الْفَصْلُ الرَّابِعُ

الإِلْهَامُ وَالتَّحْدِيثُ وَالْكَشْفُ

الْفَصْـلُ الرَّابِعُ

الإِلْهَامُ وَالتَّحْدِيثُ وَالْكَشْفُ

الإِلْهَامُ لُغَةً: مصدر أَلْهَمَ، يُقَالُ: ألهمه الله خيرًا؛ أي لَقَّنَهُ إياه، والإلهام أن يلقي الله في النفس أمرًا يبعث على الفعل أو الترك، وهو نوعٌ من الوحي يَخُصُّ الله به من يشاء من عباده.

قال ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾﴾ [الشمس: ٧-٨]، ويُروى عن حصين بن منذر مرفوعًا: «قُلِ اللَّهُمَّ أَلْهِمْنِي رُشْدِي، وأعذني من شَرِّ نَفْسِي».

وعند الأصوليين: إيقاع شيءٍ في القلب يطمئن له الصدر، يخص به الله ـ سبحانه ـ بعض أصفيائه.

وقد عدَّ الأصوليون الإلهام نوعًا من أنواع الوحي إلى الأنبياء، وفي كتاب «التقرير والتحبير» عن الإلهام من الله لرسوله: إنه إلقاء معنًى في القلب بلا واسطةِ عبارةِ الملَك، وإشارتهِ مقرون بخلق علم ضروري أن ذلك المعنى منه ـ تَعَالَى ـ[1]، ومنه ما رواه ابن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ، حَتَّى تَسْتَكْمِلَ رِزْقَهَا، أَلَا فَاتَّقُوا اللَّهَ، وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ»[2].

«يتفق الأصوليون على أن الإلهام من الله ـ تَعَالَى ـ لأنبيائه حقٌّ، وهو بالنسبة للنبي ﷺ حُجَّةٌ في حَقِّهِ، كذلك هو في حق أمته، ويكفر منكر حقيقته، ويفسق تارك العمل به كالقرآن.

أما إلهام غير الأنبياء من المسلمين، فإنه ليس بحجة؛ لأن من ليس معصومًا لا ثِقَة

(١) «الموسوعة الفقهية» (١٨٨/٦).

(٢) رواه البغوي في «شرح السنة» (٤١١٢)، وله شواهد كثيرة يصل بها إلى درجة الصحة، فانظرها في «حاشية الموافقات» (٤٦٥/٤- ٤٦٦)، وانظر ص(٩٩).

بخواطره؛ لأنه لا يأمن من دسيسة الشيطان فيها، وهو قول جمهور أهل العلم، وهو المختار عند الحنفية، ولا عبرة بما قاله قومٌ من الصوفية بأنه حُجَّةٌ في الأحكام[(١)].

وقيل: هو حجة على الملهَمِ لا على غيره، إذا لم يكن له معارض من نص أو اجتهاد أو خاطر آخر، وهذا ذكره غير واحد، فيجب العمل به في حق الملهم، ولا يجوز أن يدعو غيره إليه»[(٢)].

● **وقال الإمام ابن حزم رحمه الله:**

(ويُقَالُ لمن قال بالإلهام: ما الفرق بينك وبين من ادَّعى أنه أُلْهِمَ بطلان قولك، فَلَا سبيل له إلى الانفصال عنه، والفرق بين هذه الدعوى، ودعوى من ادَّعَى أنه يُدْرِكُ بعقله خلافَ ما يدركه ببديهة العقل، وبين ما يدركه بأوائل العقل أن كل من في المشرق والمغرب إذا سُئِلَ عَمَّا ذكرنا أننا عرفناه بأوائل العقل أخبر بمثل ما نخبر به سواء بسواء، وأن المدعين للإلهام ولإدراك ما لا يدركه غيرهم بأول عقله لا يتفق اثنان منهم على ما يدعيه كل واحد منهم إلهامًا، أو إدراكًا، فَصَحَّ بلا شك أنهم كَذَبَةٌ، وأن الذي بهم: وِسْوَاسٌ[(٣)]؛ وأيضًا، فإن الإلهام دعوى مجردة من الدليل، ولو أُعْطِيَ كل امرئ بدعواه الْمُعَرَّاة، لما ثَبَتَ حَقٌّ، ولا بطل باطل، ولا استقر ملك أحد على مال، ولا انتُصِفَ من ظالم، ولا صَحَّتْ ديانة أحد أبدًا؛ لأنه لا يعجز أحد عن أن يقول: أُلْهِمْتُ أنَّ دَمَ فلانٍ حلال، وأن مَالَهُ مباحٌ لي أخذه، وأن زوجه مُبَاحٌ لي وطؤها، وهذا لا ينفك منه، وقد يقع في النفس وَسَاوِسُ كثيرةٌ، لا يجوز أن تكون حقًّا، وأشياء متضادة يُكَذِّبُ بعضها بعضًا، فلا بد من حاكم يميز الحق منها من الباطل، وليس ذلك

---

(١) وعليه بنى محمد أحمد المتمهدي السوداني دعوته قائلًا: «إن أمرنا ناشيء عن إلهام صائب مع المشورة المسنونة» اهـ. نقله عنه في «ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر» ص (٣٩٣)، ومن قبله ادعى ابن عربي أن «ترتيب الفتوحات المكية لم يكن لي من اختيار، ولا عن نظر فكري، وإنما الحق يملي لنا على لسان مَلَك الإلهام جميع ما نسطره» اهـ. من «الفتوحات المكية» (١/٢٨٧).

(٢) «الموسوعة الفقهية» (٦/١٨٨)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢/٤٢- ٤٧)، (١٠/٤٧٢- ٤٧٩).

(٣) الوسوسة: إلقاء معنى في النفس بمباشرة سبب نشأ من الشيطان له.

إلا العقل الذي لا تتعارض دلائله)[1]. اهـ.

- **وقال الإمام المحقق ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله ـ:**

(قال: وهو ـ أي الإلهام ـ على ثلاث درجات:

الدَّرَجَةُ الْأُولَى: نبأٌ يقع وحيًا قاطعًا مقرونًا بسماع؛ إذ مطلق النبإ الخبر الذي له شأن، فليس كل خبر نبأ، وهو نبأ خبر عن غيب معظم.

ويريد بالوحي والإلهام: الإعلام الذي يقطع من وَصَلَ إليه بموجبه، إما بواسطة سمع، أو هو الإعلام بلا واسطة.

قلت: أما حصوله بواسطة سمع، فليس ذلك إلهامًا، بل هو من قبيل الخطاب، وهذا يستحيل حصوله لغير الأنبياء، وهو الذي خُصَّ به موسى؛ إذ كان المخاطِبُ هو الحق ـ عز وجل.

وأما ما يقع لكثير من أرباب الرياضات من سماع؛ فهو من أحد وجوه ثلاثة، لا رابع لها؛ أعلاها: أن يخاطبه الملك خطابًا جزئيًا، فإن هذا يقع لغير الأنبياء؛ فقد كانت الملائكة تخاطب عمران بن حصين بالسلام، فلما اكتوى تركت خطابه، فلما ترك الكي عاد إليه خطاب ملكي؛ **وهو نوعان:**

أَحَدُهُمَا: خطابٌ يسمعه بأذنه، وهو نادر بالنسبة إلى عموم المؤمنين.

وَالثَّانِي: خطاب يُلْقَى في قلبه يُخَاطِبُ به الملك روحه، كما في الحديث المشهور: «إِنَّ لِلمَلَكِ لَمَّةً بِقَلْبِ ابْنِ آدَمَ، وَلِلشَّيطَانِ لَمَّةً، فَلَمَّةُ الْمَلَكِ: إِيعَادٌ بالخَيْرِ، وَتَصْدِيقٌ بِالْوَعْدِ، وَلَمَّةُ الشَّيْطَانِ: إِيعَادٌ بِالشَّرِّ، وَتَكْذِيبٌ بِالْوَعْدِ»، ثم قرأ ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ﴾ [البقرة: الآية ٢٦٨] ، وقال ـ تعالى ـ: ﴿إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ﴾ [الأنفال: ١٢]، قيل في تفسيرها:

(١) «الإحكام في أصول الأحكام» (١/١٧-١٨).

قَوُّوا قلوبهم، وبَشِّرُوهُمْ بالنصر، وقيل: احضُروا معهم القتال، والقولان حق؛ فإنهم حضروا معهم القتال، وثَبَّتُوا قلوبهم.

ومن هذا الخطاب: واعظ الله ـ عز وجل ـ في قلوب عباده المؤمنين؛ كما في جامع الترمذي، ومسند أحمد من حديث النَّوَّاس بن سمعان، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ ـ تَعَالَى ـ ضَرَبَ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، وَعَلَى كَنَفَتَيِ الصِّرَاطِ سُورَانِ، لَهُمَا أَبْوَابٌ مُفَتَّحَةٌ، وَعَلَى الأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرْخَاةٌ، وَدَاعٍ يَدْعُو على رَأْسِ الصِّرَاطِ، وَدَاعٍ يَدْعُو فَوْقَ الصِّرَاطِ، فَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ الإِسْلَامُ، وَالسُّورَانِ: حُدُودُ اللَّهِ، وَالأَبْوَابُ الْمُفَتَّحَةُ مَحَارِمُ اللَّهِ، فَلَا يَقَعُ أَحَدٌ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ حَتَّى يَكْشِفَ السِّتْرَ، وَالدَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ: كِتَابُ اللَّهِ، وَالدَّاعِي فَوْقَ الصِّرَاطِ وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ»، فهذا الواعظ في قلوب المؤمنين هو الإلهام الإلهي بواسطة الملائكة.

وأما وقوعه بغير واسطة: فمما لم يتَبَيَّنْ بعد، والجزم فيه بنفي أو إثبات موقوف على الدليل، والله أعلم.

فَصْـــلٌ

النَّوْعُ الثَّانِي مِنَ الخِطَابِ الْمَسْمُوعِ: خطاب الهواتف من الجانِّ، وقد يكون المخاطِبُ جنيًّا مؤمنًا صالحًا، وقد يكون شيطانًا، وهذا ـ أيضًا ـ **نوعان:**

أَحَدُهُمَا: أن يخاطبه خطابًا يسمعه بأذنه.

وَالثَّانِي: أن يُلْقِيَ في قلبه عندما يُلِمُّ به، ومنه وعده، وتمنيته حين يَعِدُ الإنسي ويُمَنِّيه، ويأمره، وينهاه، كما قال ـ تعالَى ـ: ﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴿١٢٠﴾﴾ [النِّساء: الآية ١٢٠] ، وقال: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٦٨] ، وللقلب من هذا الخطاب نصيب، وللأذن ـ أيضًا ـ منه نصيب، والعصمة منتفية إلا عن الرسل، ومجموع الأمة.

فمِن أين للمخاطَب أن هذا الخطاب رحماني، أو مَلَكِيٌّ؟ بأي برهان؟ أو بأي دليل؟ والشيطان يقذف في النفس وَحْيَهُ، ويُلقي في السمع خِطَابَهُ، فيقول المغرور المخدوع: «قيل لي، وخوطبت»، صدقت، لكن الشأن في القائل لك، والمخاطِب، وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لغيلان بن سلمة ـ وهو من الصحابة، لَمَّا طَلَّقَ نساءه، وقَسمَ ماله بين بنيه ـ: «إني لأظن الشيطان ـ فيما يسترق من السمع ـ سمع بموتك، فقذفه في نفسك»[١]، فمن يأمن القراء بعدك يا شهر؟

فَصْلٌ

النَّوْعُ الثَّالِثُ: خِطَابٌ حَالِيٌّ، تكون بدايته من النفس، وعَوْدُهُ إليها، فيتوهمه مِن خارج، وإنما هو من نفسه، منها بدا، وإليها يعود.

وهذا كثيرًا ما يَعْرِضُ للسالك، فيغلط فيه، ويعتقد أنه خطاب من الله، كَلَّمَهُ به منه إليه، وسبب غلطه: أن اللطيفة المدركة من الإنسان إذا صَفَتْ بالرياضة، وانقطعت عَلَقُها عن الشواغل الكثيفة، صار الحكم لها بحكم استيلاء الروح والقلب على البدن، ومصير الحكم لهما، فتنصرف عناية النفس والقلب إلى تجريد المعاني التي هي متصلة بهما، وتشتد عناية الروح بها، وتصير في محل تلك العلائق، والشواغل، فتملأ القلب، فتصرف تلك المعاني إلى المنطق، والخطاب القلبي الروحي بحكم العادة، ويتفق تجرد الروح، فتتشكل تلك المعاني للقوة السامعة بشكل الأصوات المسموعة، وللقوة الباصرة بشكل الأشخاص المرئية، فيرى صورها، ويسمع الخطاب، وكله في نفسه ليس في الخارج منه شيء. ويحلف أنه رأى وسمع، وصَدَقَ، لكن رأى وسمع في الخارج، أو في نفسه، ويتفق ضعف التمييز، وقلة العلم، واستيلاء تلك المعاني على الروح، وتجردها عن الشواغل.

(١) انظره في «الإصابة» (٥/٣٣٤).

فهذه الوجوه الثلاثة هي وجوه الخطاب، ومن سَمَّع نفسه غيرها، فإنما هو غرور، وخدع، وتلبيس، وهذا الموضع مقطع القول، وهو من أجَلِّ المواضع لمن حَقَّقَهُ وفَهِمَهُ، والله المُوَفِّقُ للصواب»، اهـ[١].

فَصْـــلٌ

● ثم قال ـ رحمه الله ـ:

قال: «الدرجة الثانية: إِلْهَامٌ يقع عيانًا، وعلامة صحته: أنه لا يخرق سِتْرًا، ولا يجاوز حَدًّا، ولا يخطئ أبدًا».

الفرق بين هذا وبين الإلهام في الدرجة الأولى: أن ذلك عِلْمٌ شَبِيهٌ بالضروري الذي لا يمكن دفعه عن القلب، وهذا مُعَايَنَةٌ ومُكَاشَفَةٌ، فهو فوقه في الدرجة، وأَتَمُّ منه ظهورًا، ونسبته إلى القلب نسبة المرئي إلى العين، وذكر له ثَلَاثَ عَلَامَاتٍ:

إِحْدَاهَا: «**أنه لا يخرق سِتْرًا**»؛ أي صاحبه إذا كُوشِفَ بحال غير المستور عنه لا يخرق ستره، وَيَكْشِفُهُ؛ خيرًا كان أو شرًّا، أو أنه لا يخرق ما ستره الله من نفسه عن الناس، بل يستر نفسه، ويستر من كُوشِفَ بحاله.

الثَّانِيَةُ: «**أنه لا يُجَاوِزُ حَدًّا**» يَحْتَمِلُ وجهين:

أَحَدُهُمَا: أنه لا يتجاوز به إلى ارتكاب المعاصي، وتجاوز حدود الله؛ مثل الكُهَّان، وأصحاب الكشف الشيطاني.

الثَّانِي: أنه لا يقع على خلاف الحدود الشرعية؛ مثل أن يتجسس به على العورات التي نهى الله عن التجسس عليها وتتبعها، فإذا تتبعها وقع عليها بهذا الكشف، فهو شيطاني لا رحماني.

---

(١) «مدارج السالكين» (١/٤٥ـ ٤٨).

الثَّالِثَةُ: أنه لا يخطئ أبدًا، بخلاف الشيطاني؛ فإن خطأه كثير؛ كما قال النبي ﷺ لابن صائد: «مَا تَرَى؟ قَالَ: أَرَى صَادِقًا وَكَاذِبًا، فَقَالَ: لُبِّسَ عَلَيْكَ»، فالكشف الشيطاني لا بد أن يَكْذِبَ، ولا يستمر صدقه البتة»[١] . اهـ.

● وقال الإمام أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ تَعَالَى ـ:

«اعلم أن النبي ﷺ مُؤَيَّدٌ بالعصمة، معضود بالمعجزة الدالة على صدق ما قال، وصحة ما بيَّن، وأنت ترى الاجتهاد الصادر منه معصومًا بلا خلاف، إما بأنه لا يخطئ البتة، وإما بأنه لا يُقَرُّ على خطإ إن فُرِضَ؛ فما ظنك بغير ذلك؟

فكل ما حَكم به؛ أو أخبر عنه من جهة رؤيا نوم، أو رؤية كشف؛ مثلُ ما حكم به مما ألقى إليه الْمَلَكُ عن الله ـ عز وجل.

وأمَّا أُمَّتُهُ، فكل واحدٍ منهم غير معصوم، بل يجوز عليه الغلط، والخطأ، والنسيان، ويجوز أن تكون رؤياه حلمًا[٢] ، وكشفه غير حقيقي، وإن تبين في الوجود صدقه[٣] ، واعْتِيدَ ذلك فيه واطَّرَدَ؛ فإمكان الخطإ والوهم باقٍ، وما كان هذا شأنه لم يَصِحَّ أن يُقْطَعَ به حكم.

وأيضًا؛ فإن كان مثل هذا مَعْدُودًا في الاطِّلاع الغيبي؛ فالآيات والأحاديث تدل على أن الغيب لا يعلمه إلا الله؛ كما في الحديث من قوله ـ عليه السلام ـ: «فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ تَلَا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: الآية ٣٤] ... إلى آخر سورة لقمان»[٤].

---

(١) «السابق» (١/٤٨ـ ٤٩).

(٢) أي: والحُلم من الشيطان كما جاء في الحديث.

(٣) أي في غير هذه الجزئية التي يفرض الكلام فيها؛ فإمكان الخطإ والوهم باقٍ في هذه الجزئية حتى ينكشف الأمر؛ إما بتحققها، أو عدمه، **وبعد تحققها وحصولها، فالمرجع الوجود، لا الكشف ولا الرؤيا**.

(٤) قطعة من حديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٠) (١/١١٤)، (٤٧٧٧) (٨/٥١٣)، ومسلم (٩) (١/٣٩).

وقال في الآية الأخرى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: الآية ٥٩]

واستثنى المُرْسَلِينَ في الآية الأخرى بقوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]... الآية، **فبقي من عداهم على الحكم الأول؛ وهو امتناع علمه.**

وقال - تعالى -: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩] ... الآية، وقال: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: الآية ٦٥].

وفي حديث عائشة: «وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ، فَقَدْ أَعْظَمَ الْفِرْيَةَ عَلَى اللَّهِ[(١)]».

وقد تعاضدت الآيات والأخبار، وتكررت في أنه لا يعلم الغيب إلا الله، وهو يفيد صحة العموم من تلك الظواهر، فإذا كان كذلك خَرَجَ مَن سوى الأنبياء من أن يشتركوا مع الأنبياء صلوات الله عليهم في العلم بالمغيبات، وما ذُكِرَ قبلُ عن الصحابة، أو ما يُذْكَرُ عنهم بسندٍ صحيحٍ، فَمِمَّا لا ينبني عليه حكم؛ إذ لم يشهد[(٢)] له رسول الله ﷺ، ووقوعه على حسب ما أخبروه، هو مما يُظَنُّ بهم، ولكنهم لا يُعَامِلُونَ أنفسهم إلا بأمر مشتركٍ لجميع الأمة، وهو جواز الخطإ؛ لذلك قال أبو بكر: «أُرَاهَا جارية»[(٣)]،

(١) أخرجه مسلم (١٧٧) (١/١٥٩) عن عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، ولفظه: «ومن زعم أنه يخبر بما يكون في غدٍ؛ فقد أعظم على الله الفرية»، واللفظ الذي ذكره الشاطبي هو لفظ رواية الترمذي (٣٠٦٨) (٥/٢٦٢-٢٦٣).

(٢) كشهادته لرؤيا عبدالله بن زيد في الأذان.

(٣) يشير إلى ما رواه مالك في «الموطإ» (٢/٧٥٢) رواية يحيى الليثي، عن عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -. قالت: إن أبا بكر الصديق نَحَلَها جَادَّ عشرين وَسْقًا من ماله بالغابة، فلما حضرته الوفاة، قال: «والله يا ابنتي ما من الناس أَحَدٌ أحبُّ إليَّ غِنًى بعدي منك، ولا أَعَزُّ عليَّ فقرًا بعدي منك، وإني كنت نحلتُكِ جادَّ عشرين وَسْقًا، فلو كنت جددتيه، واحتزتيه كان لك، وإنما هو اليومَ مالُ وارث، وإنما هما أخواكِ، وأختاكِ، فاقتسموه على كتاب الله - عَزَّ وَجَلَّ -».
قالت عائشة: فقلت: «يا أبت! والله لو كان كذا وكذا لتركته، إنما هي أسماء، فمن الأُخرى؟» قال أبو بكر: «ذو بطن بنتِ خارجة، أُراها جارية».
جادَّ عشرين وَسْقًا: أي ما يُجَدُّ منه هذا القدر، والجاد هنا بمعنى المجدود، أي المقطوع. =

فأتى بعبارة الظن التي لا تفيد حكمًا، وعبارة «يا ساريةُ الجبلَ»(١) ـ مع أنها إن صحت لا تفيد حكمًا شرعيًا(٢) ـ، هي ـ أيضًا ـ لا تفيد أن كل ما سواها مثلها، وإن سُلِّمَ فلخاصية أن الشيطان كان يَفِرُّ منه(٣)، فلا يَطُورُ(٤) حول حمى أحواله التي أكرمه الله بها، بخلاف غيره؛ فإذا لاح لأحدٍ من أولياء الله شيءٌ من أحوال الغيب، فلا يكون على علمٍ منها مُحَقَّقٍ لا شَكَّ فِيهِ، بل على الحال التي يُقَالُ فيها «أُرَى»، و«أَظُنُّ»، فإذا وقع مطابقًا في الوجود، وفُرِضَ تحققه بجهة المطابقة أولًا، والاطراد ثانيًا؛ فلا يبقى للإخبار به بعد ذلك حكمٌ؛ لأنه قد صار من باب الحكم على الواقع(٥)؛ فاستوت الخارقة وغيرها، نَعَمْ(٦) تفيد الكرامات والخوارق لأصحابها يقينًا، وعلمًا بالله ـ تَعَالَى ـ،

= جددتيه: قطعتيه، احتزتيه: حُزْتِيه.

ذو بطن بنت خارجة: أي صاحب بطنها، يريد الحمل الذي فيه.

أراها جارية: يعني أظنها أنثى، فكان كما ظن رضي الله عنه، سُمِّيت أم كلثوم، قيل: لرؤيا رآها أبو بكر رضي الله عنه.

(١) عن نافع أن عمر بعث سرية، فاستعمل عليهم رجلًا يقال له: سارية، فبينما عمر يخطب يوم الجمعة فقال: «يا ساريةُ الجبلَ، يا ساريةُ الجبلَ»، فوجدوا سارية قد أغار إلى الجبل في تلك الساعة يوم الجمعة، وبينهما مسيرة شهر.

وفي رواية: (فجعل ينادي: «يا سارية الجبل، يا سارية الجبل» ثلاثًا، ثم قدم رسول الجيش، فسأله عمر، فقال: يا أمير المؤمنين هُزمنا، فبينما نحن كذلك إذ سمعنا مناديًا: «يا سارية الجبل» ثلاثًا، فأسندنا ظهورنا بالجبل، فهزمهم الله، فقيل لعمر: إنك كنت تصيح بذلك).

عزاه الألباني في «الصحيحة» (١١١٠) إلى أبي بكر بن خلاد في «الفوائد»، والسلمي في «الأربعين الصوفية»، والبيهقي في «الدلائل»، وصححه، وانظر: «الموافقات» (٤/٤٦٩)، وقال ابن كثير في «البداية» (٧/١٣١): «وهذا إسناد جيد حسن».

(٢) بل نصيحةً ومشورة.

(٣) كما روى الشيخان عن سعد رضي الله عنه مرفوعًا: «والذي نفسي بيده؛ ما لقيك الشيطان سالكًا فَجًّا قط إلا سلك فَجًّا غير فجك».

(٤) يطور: يقرب، وفلان يطور بفلان: أي كأنه يحوم حوله، ويدنو منه.

(٥) أي: لأنه يبقى على عدم العلم، بل على مجرد ظن أو شك حتى يقع، فبعد وقوعه مطابقًا لا يبقى للإخبار به فائدة في بناء حكم عليه، ويكون الحكم ـ إن كان هناك حكم ـ مبنيًّا على الواقع نفسه.

(٦) استدراك على ما قبله الموهم أنه حينئذ لا فائدة في الخوارق والكرامات لأنه لا ينبني عليها حكم أصلًا، يقول: بل لها فائدة أهم من هذا، وهي زيادة اليقين، وشرح الصدر، بتضاعف نور الإيمان، واتساع البصيرة والعلم بالرب واهبها.

وقوة فيما هم عليه، وهو غير ما نحن فيه»(١)، اهـ.

● **وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ تَعَالَى ـ:**

«وكذلك من اتبع ما يرد عليه من الخطاب، أو ما يراه من الأنوار والأشخاص الغيبية، ولا يعتبر ذلك بالكتاب والسنة، فإنما يتبع ظنًّا لا يغني من الحق شيئًا، فليس في المحدثين الْمُلْهَمِينَ أفضل من عمر؛ كما قال ﷺ:

«إِنَّهُ قَدْ كَانَ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَعُمَرُ مِنْهُمْ»، وقد وافق عمر ربَّه في عدة أشياء، ومع هذا فكان عليه أن يعتصم بما جاء به الرسول، ولا يقبل ما يرد عليه حتى يعرضه على الرسول، ولا يتقدم بين يدي الله ورسوله.

فكل من كان من أهل الإلهام والخطاب، والمكاشفة، لم يكن أفضل من عمر، فعليه أن يسلك سبيله في الاعتصام بالكتاب والسنة تبعًا لما جاء به الرسول، لا يجعل ما جاء به الرسول تبعًا لما ورد عليه، وهؤلاء الذين أخطئوا وضلوا، وتركوا ذلك، واستغنوا بما ورد عليهم، وظنوا أن ذلك يغنيهم عن اتباع العلم المنقول.

وصار أحدهم يقول: «أخذوا علمهم ميتًا عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت»، فَيُقَالُ لَهُ: أما ما نقله الثقات عن المعصوم فهو حق، ولولا النقل المعصوم، لكنت أنت وأمثالك إما من المشركين، وإما من اليهود والنصارى، وأما ما ورد عليك؛ فمِن أين لك أنه وحيٌ من الله؟

ومن أين لك أنه ليس من وحي الشيطان؟

و«الوحي» وحيان: وحيٌ من الرحمن، ووحيٌ من الشيطان، قال ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡ﴾ [الأنعام: الآية ١٢١] ، وقال ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ

---

(١) «الموافقات» (٤/٤٧٠-٤٧٣).

زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًاۚ﴾ [الأنعام: ١١٢] ، وقال ـ تَعَالَى ـ: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٢١]»[١] اهـ.

وقد غلا أبو حامد الغزالي في إثبات حجية «الكشف»، حتى إنه ليقول في «مشكاة الأنوار»: «في الأولياء من يكاد يشرق نوره حتى يكاد يستغني عن مدد الأنبياء»[٢].

وقال ـ أيضًا ـ: «فَأَمَّا من يأخذ معرفة هذه الأمور[٣] من السمع المجرد، فلا يستقر له فيها قدم، ولا يَتَعَيَّنُ له موقف». اهـ[٤].

علَّق شيخ الإسلام ابن تيمية قائلًا: «قلت: هذا الكلام مضمونه أنه لا يُسْتَفَادُ من خبر الرسول ﷺ شيء من الأمور العلمية، بل إنما يُدْرِكُ ذلك كل إنسان بما حَصَلَ له من المشاهدة والنور والمكاشفة».

وقال ـ أيضًا ـ: «وهذان أصلان للإلحاد؛ فإن كل ذي مكاشفة إن لم يَزِنْهَا بالكتاب والسنة، وإلا دخل في الضلالات[٥]».

وقال ـ رحمه الله ـ: «وما جاء به الرسول معصوم لا يستقر فيه الخطأ، وأما ما يقع لأهل القلوب من جنس المخاطبة والمشاهدة ففيه صواب وخطأ، وإنما يُفَرَّقُ بين صوابه، وخطئه بنور النبوة.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/٧٣ـ ٧٥).

(٢) «مشكاة الأنوار» ص (٤٥)، ضمن مجموعة «القصور العوالي»، ونقول تعقيبًا على هذا الضلال المبين: «لماذا إذن بكى الصحابة ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ـ لانقطاع الوحي بوفاة النبي ﷺ ؟!».

(٣) يقصد بهذه الأمور معرفة ما يتأول من الصفات الإلهية وغيرها مما لا يُتأول، وقد حكى مذهب الأشعرية، ثم المعتزلة ثم الفلاسفة، ثم قال: «وحد الاقتصاد بين هذا الانحلال كله وبين جمود الحنابلة دقيق غامض، لا يطلع عليه إلا الموفقون الذين يدركون الأمور بنور إلهي لا بالسماع (يعني الأدلة السمعية من الكتاب والسنة)، فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرروه، وما خالف أولوه» اهـ. من «الإحياء» (١/١٠٤).

(٤) «السابق».

(٥) وانظر شيئًا من هذه الضلالات مفصلة في «الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة» ص (١٤٣ـ ١٩٩)، و«أبو حامد الغزالي والتصوف» ص (١٧٩ـ ٢٠١).

قال بعض الشيوخ ما معناه: قد ضُمِنَتْ لنا العصمة فيما جاء به الكتاب والسنة، ولم تُضْمَنْ لنا العصمة في الكشوف»، ثم قال شيخ الإسلام: «من المعلوم أن هذا ـ أي الكشف ـ لو كان ممكنًا؛ لكان السابقون الأوَّلُونَ أَحَقَّ الناس بهذا، ومع هذا فما منهم من ادَّعى أنه أدرك بنفسه ما أخبر به الرسول ﷺ»(١).

ونقل الحافظ في الفتح، عن ابن السمعاني قوله: «وإنكار الإلهام مردود، ويجوز أن يَفْعَلَ الله بعبده ما يُكْرِمُهُ به، ولكن التمييز بين الحق والباطل في ذلك أن كل ما استقام على الشريعة المحمدية، ولم يكن في الكتاب والسنة ما يَرُدُّهُ فهو مقبول، وإلا فمردودٌ يقع من حديث النفس، ووسوسة الشيطان، ثم قال: ونحن لا ننكر أن الله يكرم عبده بزيادة نورٍ منه، يزداد به نظره، ويقوى به رأيه، وإنما ننكر أن يرجع إلى قلبه بقول لا يعرف أصله، ولا نزعم أنه حجة شرعية، وإنما هو نورٌ يختص الله به من يشاء من عباده، فإن وافق الشرع كان الشرع هو الحجة». اهـ(٢).

وقال الإمام المحقق ابن قَيِّمِ الجوزية في ضمن شرحه لعبارة صاحب المنازل: «وأمَّا الدرجة الثالثة: فمكاشفة عين، لا مكاشفة علم»... إلخ.

«وليس مراد الشيخ في هذا الباب: الكشف الجزئي المشترك بين المؤمنين والكفَّار، والأبرار والفجَّار؛ كالكشف عمَّا في دار إنسان، أو عمَّا في يده، أو تحت ثيابه، أو ما حَمَلَتْ به امرأته، بعد انعقاده ذكرًا أو أنثى، وما غاب عن العيان من أحوال البعد الشاسع ونحو ذلك، فإن ذلك يكون من الشيطان تارةً، ومن النفس تارةً؛ ولذلك يقع من الكفَّار؛ كالنصارى، وعابدي النيران، والصلبان؛ فقد كاشف ابن صياد النبي ﷺ بما أضمره له، وخبأه، فقال له رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا أَنْتَ مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ»، فأخبر أن ذلك الكشف من جنس كشف الكهان، وأن ذلك قَدْرُهُ، وكذلك مُسَيْلِمَةُ الكذَّاب،

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٥/٣٤٨ـ ٣٥٤).
(٢) «فتح الباري» (١٢/٣٨٨ـ ٣٨٩).

مع فرط كفره، كان يُكَاشِفُ أصحابه بما فعله أحدهم في بيته، وما قاله لأهله، يخبره به شيطانه، ليُغويَ الناس، وكذلك الأسود العنسي، والحارث المتنبي الدمشقي الذي خرج في دولة عبد الملك بن مروان، وأمثال هؤلاء ممن لا يحصيهم إلا الله، وقد رأينا نحن وغيرنا منهم جماعة، وشاهد الناس مِن كَشْفِ الرُّهْبَان عُبَّاد الصليب ما هو معروف.

والكشف الرحماني من هذا النوع: هو مثل كشف أبي بكر لما قال لعائشة ـ رَضي الله عنهما ـ: إن امرأته حامل بأنثى، وكشف عمر ﷺ لَمَّا قال: «يا ساريةُ الجبلَ»، وأضعاف هذا من كشف أولياء الرحمن.

والمقصود: أن مراد القوم بالكشف في هذا الباب أمر وراء ذلك، وأفضله وأجله: أن يكشف للسالك عن طريق سلوكه؛ ليستقيم عليها، وعن عيوب نفسه ليصلحها، وعن ذنوبه ليتوب منها.

فما أكرم الله الصادقين بكرامةٍ أعظم من هذا الكشف، وجعلهم منقادين له، عاملين بمقتضاه، فإذا انضم هذا الكشف إلى كشف تلك الحجب المتقدمة عن قلوبهم: سارت القلوب إلى ربها سير الغيث إذا استدبرته الريح»(١).

وقال ـ رحمه الله ـ أيضًا ـ:

«فالكشف الصحيح: أن يَعْرِفَ الحق الذي بَعَثَ الله به رُسُلَهُ، وأنزل به كُتُبَهُ، معاينة لقلبه، ويجرد إرادة القلب له، فيدور معه وُجُودًا وعَدَمًا، هذا هو التحقيق الصحيح، وما خالفه فغرور قبيح». اهـ(٢).

* * *

(١) «مدارج السالكين» (٣/٢٢٧ـ٢٢٨).

(٢) «السابق» (٣/٢٢٦).

لَا عِلْمَ إِلَّا بِدَلِيلٍ أَوْ شَاهِدٍ

● **قال الإمام المحقِّقُ ابن قيم الجوزية - رحمه الله - تَعَالَى -:**

«علوم الشواهد» هي ما حَصَلَتْ من الاستدلال بالأثر على المؤثر، وبالمصنوع على الصانع، فالمصنوعات شواهد، وأدلة، وآثار، وعلوم الشواهد: هي المستندة إلى الشواهد الحاصلة عنها.

و«العلم اللدني» هو العلم الذي يقذفه الله في القلب إلهامًا بلا سبب من العبد، ولا استدلال؛ ولهذا سُمِّيَ لَدُنِّيًا، قال الله - تَعَالَى -: ﴿وَعَلَّمْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] ، والله - تَعَالَى - هو الذي عَلَّم العباد ما لا يعلمون؛ كما قال - تَعَالَى -: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العَلَق: ٥] ، ولكن هذا العلم أخص من غيره؛ ولذلك أضافه إليه - سبحانه -؛ كبيته، وناقته، وبلده، وعبده، ونحو ذلك، فتضمحل العلوم المستندة إلى الأدلة والشواهد في العلم اللدني، الحاصل بلا سبب ولا استدلال، هذا مضمون كلامه.

ونحن نقول: إن العلم الحاصل بالشواهد والأدلة هو العلم الحقيقي، وأما ما يَدَّعِي حُصُولَهُ بِغَيْرِ شاهدٍ، ولا دليل، فلا وُثُوقَ به، وليس بِعِلْمٍ. نعم، قد يقوى العلم الحاصل بالشواهد، ويتزايد؛ بحيث يصير المعلوم كالمشهود، والغائب كالْمُعَايَنِ، وعلم اليقين كعين اليقين، فيكون الأمر شعورًا أولًا، ثم تجويزًا، ثم ظنًّا، ثم علمًا، ثم معرفةً، ثم علمَ يقينٍ، ثم حقَّ يقينٍ، ثم عينَ يقينٍ، ثم تضمحل كل مرتبة في التي فوقها؛ بحيث يصير الحكم لها دونها، فهذا حقٌّ.

وأما دعوى وقوع نوع من العلم بغير سبب من الاستدلال، فليس بصحيح؛ فإن الله - سبحانه - رَبَطَ التعريفات بأسبابها، كما ربط الكائنات بأسبابها، ولا يحصل لبشر علم إلا بدليلٍ يدله عليه. وَقَدْ أَيَّدَ الله - سبحانه - رسله بأنواع الأدلة والبراهين التي

دلتهم على أن ما جاءهم هو من عند الله، ودَلَّتْ أممهم على ذلك، وكان معهم أعظم الأدلة والبراهين على أن ما جاءهم هو من عند الله، وكانت براهينهم أدلةً، وشواهد لهم، وللأمم؛ فالأدلة والشواهد التي كانت لهم ومعهم، أعظم الشواهد والأدلة، والله ـ تَعَالَى ـ شهد بتصديقهم بما أقام عليه من الشواهد، فكل علم لا يستند إلى دليل فدعوى لا دليل عليها، وحكم لا برهان عند قائله، وما كان كذلك لم يكن علمًا، فضلًا عن أن يكون لَدُنِّيًا.

فالعلم اللدني ما قام الدليل الصحيح عليه: أنه جاء من عند الله على لسان رسله، وما عداه فلدني من لدن نفس الإنسان، منه بدأ وإليه يعود، وقد انبثق[1] سَدُّ العلم اللدني، ورخص سعره، حتى ادعت كل طائفة أن علمهم لدني، وصار من تكلم في حقائق الإيمان والسلوك، وباب الأسماء والصفات بما يسنح له، ويلقيه شيطانه في قلبه ـ يزعم أن علمه لدني، فَمَلَاحِدَةُ الاتحادية، وزنادقة المنتسبين إلى السلوك يقولون: إن علمهم لدني، وقد صَنَّفَ في العلم اللدني متهوكو المتكلمين»، وزنادقة المتصوفين، وجَهَلَةُ المتفلسفين، وكلٌّ يزعم أن علمه لدني، وصدقوا، وكذبوا فإن «اللدني» منسوب إلى «لدن» بمعنى «عند»، فكأنهم قالوا: العلم العندي، ولكنَّ الشأن فيمن هذا العلم مِن عِنده، ومن لدنه، وقد ذَمَّ الله ـ تَعَالَى ـ بأبلغ الذم من ينسب إليه ما ليس من عنده؛ كما قال ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عِمرَان: ٧٨] ، وقال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ٧٩]، وقال ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]، فكلُّ من قال: هذا العلم من عند الله، وهو كاذب في هذه النسبة، فله نَصِيبٌ وافر من هذا الذم، وهذا في القرآن كثير، يذم الله ـ سبحانه ـ من أضاف إليه ما لا علم له به، ومن قال عليه ما لا يعلم؛ ولهذا رتب ـ سبحانه ـ المحرماتِ أربعَ مراتبَ، وجعل

(١) انبثق: انثقب، وانشق.

أشدَّها القولَ عليه بلا علم، فجعله آخر مراتب المحرمات التي لا تُبَاحُ بحال، بل هي محرمة في كل ملة، وعلى لسان كل رسول؛ فالقائل: «إن هذا علم لدني»، لما لا يعلم أنه من عند الله، ولا قام عليه برهان من الله أنه من عنده: كاذب مُفْتَرٍ على الله، وهو من أظلم الظالمين، وأكذب الكاذبين»(١).

الصُّوفِيَّةُ وَالإِلْهَامُ

لقد كانت قصة موسى والخَضِر ـ عليهما السلام ـ مَرْتَعًا خَصْبًا لخيال الصوفية؛ حتى زعموا أن الخَضِرَ حيٌّ أبدَ الدهر، وأنه يلتقي بالأولياء، ويعلمهم علم الحقيقة، والأوراد، وأنه صاحب شريعة، وعلم باطني يختلف عن الشريعة الظاهرية، وأن علمه لدني موهوب من الله بغير وحي الأنبياء، وكل ذلك بناءً على أنه وليٌّ، وليس نبيًّا.

● **قال إمامهم ابن عربي في «الفتوحات المكية»:**

«اعلم أيها الولي الحميم ـ أيدك الله ـ أن هذا الوتد هو خَضِرُ صاحب موسى ـ عليه السلام ـ أطال الله عمره إلى الآن، وقد رأينا من رآه، واتفق لنا في شأنه أمر عجيب»(٢).

ذِكْرُ الأَدِلَّةِ عَلَى أَنَّ الْخَضِرَ نَبِيٌّ وَلَيْسَ وَلِيًّا فَحَسْبُ:

قال الفخر الرازي في معرض حديثه عن الْخَضِرِ ـ عليه السلام ـ وهل هو نبيٌّ أو ولي: والأكثرون على أن ذلك العبد كان نبيًّا، واحتجوا عليه بوجوه:

الحجة الأولى:

أنه ـ تعَالَى ـ قال: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ [الكهف: ٦٥]، والرحمة هي النبوة بدليل

(١) «السابق» (٣/٤٣١ـ ٤٣٣).

(٢) «الفتوحات المكية» (٣/١٨٠).

قوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزّخرُف: ٣٢] .

وقوله: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [القَصَص: ٨٦] .

والمراد من هذه الرحمة النبوة.

الْحُجَّةُ الثَّانِيَةُ:

قوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] ، وهذا يقتضي أنه ـ تَعَالَى ـ عَلَّمَهُ بلا واسطةِ تعليمِ مُعَلِّم، ولا إرشاد مرشد، وكل من عَلَّمَهُ الله لا بواسطة البشر وجب أن يكون نبيًّا يعلم الأمور بالوحي من الله.

الْحُجَّةُ الثَّالِثَةُ:

أن موسى ـ عليه السلام ـ قال: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾، والنبي لا يتبع إلا النبي في التعليم.

الْحُجَّةُ الرَّابِعَةُ:

أن ذلك العبد أظهر الترفع على موسى؛ حيث قال: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴿٦٨﴾﴾ [الكهف: ٦٨] .

وأما موسى فإنه أظهر التواضع؛ حيث قال: ﴿وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا﴾ [الكهف: ٦٩] .

وكل ذلك يدل على أن ذلك العالم كان فوق موسى، ومن لا يكون نبيًّا لا يكون فوق النبي.

الحُجَّةُ الخَامِسَةُ:

احتج الأصمُّ على نبوته بقوله في أثناء القصة: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢]، ومعناه فعلته بوحي الله، وهو يدل على النبوة».(١) اهـ.

* * *

ومما يَدُلُّ على أن الخَضِرَ - عليه السلام - نبيٌّ من أنبياء الله، وليس وَلِيًّا فحسب، قوله لموسى - عليه السلام -: «يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَّمَنِيهِ اللَّهُ لَا تَعْلَمُهُ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَّمَكَهُ الله لَا أَعْلَمُهُ».

وقال لموسى - أيضًا -: «مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا مِثْلَ مَا نَقَصَ هَذَا الْعُصْفُورُ بِمِنْقَارِهِ مِنَ الْبَحْرِ»(٢).

«ولا شك أن ما فعله الخَضِرُ فعله عن وَحْيٍ حقيقي من الله، وليس عن مجرد خيال، أو إلهام؛ لأن قتل النفس لا يجوز بمجرد الظن؛ ولذلك قال الخضر: «وما فعلته عن أمري»، فلم يفعل إلا عن أمر الله الصادق، ووحيه القطعي، ومثل هذا الأمر، والوحي القطعي قد انقطع بوفاة النبي ﷺ فلا وحي بعده، ومن ادَّعى شيئًا من ذلك، فقد كفر؛ لأنه بذلك خالف القرآن الذي يقول الله فيه: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٤٠﴾﴾ [الأحزاب: ٤٠] (٣).

وقد أيَّد القول بنبوة الخَضِرِ العلامة القرآني محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله -، ثم ناقش حجية الإلهام، وضوابط التعامل معه؛ حيث قال - رحمه الله - تعالَى -:

قوله - تعالَى -: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾﴾ [الكهف: ٦٥] .

---

(١) «التفسير الكبير» (١٤٨/٢٢).

(٢) رواه البخاري (٤٣٢/٦- فتح).

(٣) انظر: «الفكر الصوفي» ص (١٣٢).

اعلم أولًا أن الرحمة تَكَرَّرَ إطلاقها على النبوة في القرآن، وكذلك العلم المؤتى من الله تَكَرَّرَ إطلاقه فيه على علم الوحي، فمن إطلاق الرحمة على النبوة قوله ـ تَعَالَى ـ في «الزخرف»: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾... الآية؛ أي نبوته حتى يتحكموا في إنزال القرآن على رجل عظيم من القريتين، وقوله ـ تَعَالَى ـ في سورة «الدخان»: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾... الآية، وقوله ـ تَعَالَى ـ في آخر «القصص»: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓا۟ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [القَصَص: ٨٦] ... الآية، ومن إطلاق إيتاء العلم على النبوة قوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ١١٣] ، وقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَٰهُ﴾ [يُوسُف: ٦٨] ... الآية، إلى غير ذلك من الآيات.

ومعلوم أن الرحمة وإيتاء العلم اللدني أعم من كون ذلك عن طريق النبوة وغيرها، والاستدلال بالأعم على الأخص فيه أن وجود الأعم لا يستلزم وجود الأخص كما هو معروف، ومن أظهر الأدلة في أن الرحمة والعلم اللدني اللَّذَيْنِ امتنَّ الله بهما على عبده الخضر عن طريق النبوة والوحي قوله ـ تَعَالَى ـ عنه: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢] ؛ أي وإنما فعلته عن أمر الله ـ جل وعلا ـ، وأمر الله إنما يتحقق عن طريق الوحي؛ إذ لا طريق تُعْرَفُ بها أوامر الله ونواهيه إلا الوحي من الله ـ جل وعلا.

ولا سيما قتل الأنفس البريئة في ظاهر الأمر، وتعييب سُفُنِ الناس بخرقها؛ لأن العدوان على أنفس الناس، وأموالهم لا يصح إلا عن طريق الوحي من الله ـ تَعَالَى ـ، وقد حَصَرَ ـ تَعَالَى ـ طُرُقَ الإنذار في الوحي في قوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ﴾ [الأنبيَاء: ٤٥] ، و«إنما» صيغة حصر، فإن قيل: قد يكون ذلك عن طريق الإلهام؟

فالجواب: أن المقرر في الأصول أن الإلهام من الأولياء لا يجوز الاستدلال به على

شيء؛ لِعَدَمِ العصمة، وعدمِ الدليل على الاستدلال به.

بل ولوجود الدليل على عدم جواز الاستدلال به، وما يزعمه بعض المُتَصَوِّفَةِ من جَوَازِ العمل بالإلهام في حق الملهم دون غيره، وما يزعمه بعض الجبرية أيضًا من الاحتجاج بالإلهام في حق الملهم وغيره، جاعلين الإلهام كالوحي المسموع، مُسْتَدِلِّينَ بظاهر قوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] ، وبخبر: «اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ؛ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ»(١)، كله باطل لا يُعَوَّلُ عليه؛ لعدم اعتضاده بدليل، وغير المعصوم لا ثقة بخواطره؛ لأنه لا يأمن دسيسة الشيطان، وقد ضُمِنَتِ الهداية في اتباع الشرع، ولم تُضْمَنْ في اتباع الخواطر والإلهامات.

والإلهام في الاصطلاح: إيقاع شيء في القلب يَثْلَجُ له الصدر من غير استدلال بوحي، ولا نَظَرَ في حجة عقلية، يَخْتَصُّ الله به من يشاء من خلقه، أما ما يُلْهَمُه الأنبياءُ مما يلقيه الله في قلوبهم فليس كإلهام غيرهم؛ لأنهم معصومون بخلاف غيرهم، قال في «مراقي السعود» في كتاب الاستدلال:

وَيُـنْـبَـذُ الْإِلْـهَـامُ فِي الْـعَـرَاءِ ... أَعْـنِـي بِـهِ إِلْـهَـامَ الْأَوْلِـيَـاءِ
وَقَـدْ رَآهُ بَـعْـضُ مَـنْ تَـصَـوَّفَـا ... وَعِصْمَةُ النَّبِيِّ تُوجِبُ اقْتِفَا(٢)

وبالجملة، فلا يخفى على من له إلمام بمعرفة دين الإسلام أنه لا طريق تُعْرَفُ بها أوامر الله ونواهيه، وما يتقرب إليه به من فعل وترك، إلا عن طريق الوحي؛ فَمَنِ ادَّعَى أنه غَنِيٌّ في الوصول إلى ما يُرْضِي ربه عن الرسل، وما جاءوا به ـ ولو في مسألة واحدة ـ، فلا شك في زندقته، والآيات والأحاديث الدالة على هذا لا تُحْصَى، قال ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] ، ولم يَقُلْ: حتى نُلْقِيَ في

(١) رُوي من حديث أبي سعيد الخدري، وأبي أمامة الباهلي، وأبي هريرة، وعبدالله بن عمر، وثوبان ـ رضي الله عنهم ـ، وضعفَّه الألباني رحمه الله في «السلسلة الضعيفة» (١٨٢١)، وكذا ضعفه محقق «مسند الشهاب» (١/٣٨٧).

(٢) «نشر البنود على مراقي السعود» ص (٢٦١- ٢٦٢).

القلوب إلهامًا، وقال - تعالى -: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾ [طه: ١٣٤] ... الآية.

والآيات والأحاديث بمثل هذا كثيرة جدًّا، وقد بيَّنَّا طرفًا من ذلك في سورة «بني إسرائيل» في الكلام على قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥][1]، وبذلك تعلم أن ما يَدَّعِيهِ كثير من الجهلة المدعين التصوف من أن لهم ولأشياخهم طريقًا باطنة توافق الحق عند الله، ولو كانت مخالفة لظاهر الشرع؛ كمخالفة ما فعله الخَضِرُ لظاهر العلم الذي عند موسى - زندقة، وذريعة إلى الانحلال بالكلية من دين الإسلام، بدعوى أن الحق في أمور باطنة تخالف ظاهره.

وقال القرطبي - رحمه الله - في تفسيره[2] ما نصه: «قال شيخنا الإمام أبو العباس: ذهب قومٌ من زنادقة الباطنية إلى سلوك طريق لا تلزم منه هذه الأحكام الشرعية، فقالوا: هذه الأحكام الشرعية العامة إنما يُحْكَمُ بِهَا على الأنبياء والعامة، وأما الأولياء، وأهل الخصوص؛ فلا يَحْتَاجُونَ إلى تلك النصوص؛ بل إنما يُرَادُ منهم ما يَقَعُ في قلوبهم، ويحكم عليهم بما يغلب عليهم من خواطرهم، وقالوا: وذلك لصفاء قلوبهم عن الأكدار، وخلوها عن الأغيار، فتتجلى لهم العلوم الإلهية، والحقائق الربانية، فيقفون على أسرار الكائنات، ويعلمون أحكام الجزئيات، فيستغنون بها عن أحكام الشرائع الكليات، كما اتفق للخَضِرِ؛ فإنه استغنى بما تَجَلَّى له من العلوم عمَّا كان عند موسى من تلك الفهوم[3]، وقد جاء فيما ينقلون: «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ وَإِنْ أَفْتَاكَ الْمُفْتُونَ»، قال شيخنا رضي الله عنه : وهذا القول زندقة وكفر، يُقْتَلُ قائله، ولا يُسْتَتَابُ؛ لأنه

(١) «أضواء البيان» (٣/٤٢٩) وما بعدها.
(٢) «الجامع لأحكام القرآن» (١١/٤٠- ٤١).
(٣) وسيأتي - إن شاء الله - تفصيل الرد على هذا الزعم ص (٣٥٢) وما بعدها.

إنكار ما عُلِمَ من الشرائع؛ فإن الله ـ تَعَالَى ـ قد أجرى سنته، وأنفذ حكمته بأن أحكامه لا تُعْلَمُ إلا بواسطة رسله السُّفَرَاءِ بينه وبين خلقه، وهم المُبَلِّغُونَ عنه رسالتهم، وكلامه، المبينون شرائعه وأحكامه، اختارهم لذلك وخَصَّهُمْ بما هنالك؛ كما قال ـ تَعَالَى ـ: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿٧٥﴾﴾ [الحَجّ: ٧٥] ، وقال ـ تَعَالَى ـ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعَام: ١٢٤] ، وقال ـ تَعَالَى ـ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البَقَرَة: ٢١٣] ، إلى غير ذلك من الآيات، وعلى الجملة، فقد حصل العلم القطعي واليقين الضروري، واجتماع السلف والخلف على أن لا طريق لمعرفة أحكام الله ـ تَعَالَى ـ التي هي راجعة إلى أمره ونهيه، ولا يعرف شيء منها إلا من جهة الرسل، فمن قال إن هناك طريقًا أخرى يُعرف بها أمره ونهيه غير الرسل؛ حيث يُسْتَغْنَى عن الرسل ـ فهو كافر يُقتل ولا يُسْتَتَابُ، ولا يُحتاج معه إلى سؤال وجواب، ثم هو قولٌ بإثبات أنبياء بعد نبينا ﷺ ؛ الذي قد جَعَلَهُ الله خاتم أنبيائه ورسله، فلا نبي بعده ولا رسول.

وبيان ذلك أن من قال: يأخذ عن قلبه، وأن ما يقع فيه حكم الله ـ تَعَالَى ـ، وأنه يعمل بمقتضاه، وأنه لا يحْتَاجُ مع ذلك إلى كتاب ولا سنة، فقد أثبت لنفسه خاصة النبوة؛ فإن هذا نحو ما قاله ﷺ : «إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي»... الحديث(١)، انتهى من تفسير القرطبي.

وما ذكره في كلام شيخه المذكور من أن الزنديق لا يُسْتَتَابُ هو مذهب مالك ومن وافقه، وقد بَيَّنَا أقوال العلماء في ذلك وأدلتهم، وما يُرَجِّحُهُ الدليل في كتابنا «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب» في سورة «آل عمران»(٢)، وما يَسْتَدِلُّ به بعض الجهلة

(١) تقدم تخريجه ص (٢٨٧).

(٢) «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب» ص (٦٣- ٦٦) ملحق بالمجلد الأخير من «تتمة أضواء البيان».

ممن يدعي التصوف على اعتبار الإلهام من ظواهر بعض النصوص؛ كحديث: «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ»(١)، لا دليل فيه البتة على اعتبار الإلهام؛ لأنه لم يقل أحد ممن يُعْتَدُّ به أن المفتي الذي تُتَلقى الأحكام الشرعية من قِبَلِهِ القلبُ، بل معنى الحديث: التحذير من الشُّبَهِ؛ لأن الحرام بَيِّنٌ والحلال بَيِّنٌ، وبينهما أمور مشتبهة، لا يعلمها كل الناس؛ فقد يفتيك المفتي بحِلِّية شيء، وأنت تعلم من طريق أخرى أنه يحتمل أن يكون حرامًا، وذلك باستناد إلى الشرع؛ فإن قلب المؤمن لا يطمئن لما فيه الشبهة، والحديثُ كقوله «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ»، وقوله ﷺ: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ»، رواه مسلم من حديث النَّوَّاس بن سمعان رضي الله عنه.

وحديث وابصة بن معبد رضي الله عنه الْمُشَارُ إليه، قال: أتيت رسول الله ﷺ، فقال: «جِئْتَ تَسْأَلُ عَنِ الْبِرِّ؟»، قلت: نعم، قال: «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ، الْبِرُّ مَا اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ، وَأَفْتَوْكَ»، قال النووي في «رياض الصالحين»: حديث حسن، رواه أحمد والدرامي في «مسنديهما»، ولا شك أن المراد بهذا الحديث ونحوه الحث على الوَرَعِ، وترك الشُّبَهِ، فلو التبست - مثلًا - ميتة بِمُذَكَّاة، أو امرأة محرم بأجنبية، وأفتاك بعض المفتين بحلية إحداهما؛ لاحتمال أن تكون هي الْمُذَكَّاة في الأول، والأجنبية في الثاني، فإنك إذا استفتيت قلبك علمت أنه يحتمل أن تكون هي الميتة أو الأخت، وأن ترك الحرام، والاستبراء للدين والعرض - لا يتحقق إلا بتجنب الجميع؛ لأن ما لا يتم ترك الحرام إلا بتركه فتركه واجب، فهذا يحيك في النفس، ولا تنشرح له؛ لاحتمال الوقوع في الحرام فيه كما ترى، وكل ذلك مُسْتَنِدٌ لنصوص الشرع لا للإلهام.

ومِمَّا يدل على ما ذكرنا من كلام أهل الصوفية المشهود لهم بالخير والدين والصلاح قول الشيخ أبي القاسم الجنيد بن محمد بن الجنيد الخَزَّاز القواريرى - رحمه الله -:

(١) انظر شرحه وافيًا في «الاعتصام» للشاطبي (٢/١٥٣- ١٦٣).

«مذهبنا هذا مُقَيَّدٌ بالكتاب والسنة»[(١)]، نقله عنه غير واحد ممن ترجمه - رحمه الله -، كابن كثير، وابن خلكان وغيرهما، ولا شك أن كلامه المذكور هو الحق؛ فلا أمر ولا نهي إلا على ألسنة الرسل - عليهم الصلاة والسلام -، وبهذا كُلِّهِ تعلم أن قتل الخَضِرِ للغلام، وخرقه للسفينة، وقوله: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢] دليل ظاهر على نُبُوَّتِهِ، وعزا الفخر الرازي في تفسيره القول بنبوته للأكثرين.

ومما يُسْتَأْنَسُ به للقول بنبوته تواضع موسى - عليه الصلاة والسلام - له في قوله: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾، وقوله: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا﴾ [الكهف: ٦٩]، مع قول الخَضِـرِ له: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴿٦٨﴾﴾ [الكهف: ٦٨][(٢)]. اهـ.

● **وقال العلامة محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - تعليقًا على أثر: «يَا سَارِيَةُ الْجَبَلَ»:**

«ومما لا شك فيه أن النداء المذكور إنما كان إلهامًا من الله - تَعَالَى - لعمر، وليس ذلك بغريب عنه؛ فإنه «محدَّث»؛ كما ثبت عن النبي ﷺ، ولكن ليس فيه أن عمر كُشِفَ له حالُ الجيش، وأنه رآهم رأي العين؛ فاستدلال بعض المتصوفة بذلك على ما يزعمونه من الكشف للأولياء، وعلى إمكان اطلاعهم على ما في القلوب من أبطل الباطل، كيف لا، وذلك من صفات رب العالمين، المنفرد بعلم الغيب، والاطلاع على

(١) ومثله ما حكاه شيخُ الإسلام ابن تيمية عن أبي الحسن الشاذلي قال: «قد ضُمنت لنا العصمة فيما جاء به الكتاب والسنة، ولم تضمن لنا العصمة في الكشوف والإلهام» «مجموع الفتاوى» (٢/٢٢٦).
وقال أبو سليمان الداراني: «إنه لتقع في قلبي النكتة من نكت القوم، فلا أقبلها إلا بشاهدين عدلين: «الكتاب والسنة» «تلبيس إبليس» ص (١٦٢).
وقال أبو عثمان النيسابوري: «من أمَّرَ على نفسه الشريعة قولًا وفعلًا نطق بالحكمة، ومن أمَّرَ على نفسه الهوى قولًا وفعلًا نطق بالبدعة، لأن الله - تَعَالَى - يقول: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾ [النُّور: الآية ٥٤]،
وقال أبو عمرو بن نجيد: «كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة؛ فهو باطل» «قطر الولي» ص (٢٥٢).

(٢) «أضواء البيان» (٤/١٥٨ـ ١٦٢).

ما في الصدور، وليت شعري، كيف يزعم هؤلاء ذلك الزعم الباطل، والله ـ عز وجل ـ يقول في كتابه: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]، فهل يعتقدون أن أولئك الأولياء رسل من رسل الله حتى يصح أن يُقَالَ إنهم يطلعون على الغيب بإطلاع الله إياهم!! سبحانك هذا بهتانٌ عظيم!!

على أنه لو صَحَّ تسمية ما وَقَعَ لعمر ﷺ كَشْفًا، فهو من الأمور الخارقة للعادة، التي **قد تقع من الكافر ـ أيضًا ـ**، فليس مجرد صدور مثله بالذي يدل على إيمان الذي صدر منه فضلًا عن أنه يدل على وَلايته؛ ولذلك يقول العلماء: «إن الخارق للعادة إن صدر من مسلم فهو كرامة، وإلا فهو استدراج»، ويضربون على هذا مثلًا الخوارق التي تقع على يد الدجّال الأكبر في آخر الزمان؛ كقوله للسماء: أمطري، فتمطر، وللأرض: أنبتي نباتك فتنبت، وغير ذلك مما جاءت به الأحاديث الصحيحة.

ومن الأمثلة الحديثة على ذلك ما قرأته اليوم من عدد (أغسطس) من السنة السادسة من مجلة «المختار» تحت عنوان: «هذا العالم المملوء بالألغاز وراء الحواس الخمس»، ص: ٢٣، قصة (فتاة شابة ذهبت إلى جنوب أفريقيا للزواج من خطيبها، وبعد معاركَ مريرةٍ معه، فسخت خِطبتها بعد ثلاثة أسابيع، وأخذت الفتاة تذرع غرفتها في اضطراب، وهي تصيح في أعماقها بلا انقطاع: «أواه! يا أماه.. ماذا أفعل؟»، ولكنها قررت ألا تزعج أمها بذكر ما حَدَثَ لها، وبعد أربعة أسابيع تلقت منها رسالةً جاء فيها: ماذا حدث؟ لقد كنت أهبط السلم عندما سمعتك تصيحين قائلة: «أوَّاهُ يا أمَّاه.. ماذا أفعل؟»، وكان تاريخ الرسالة متفقًا مع تاريخ اليوم الذي كانت تصيح فيه من أعماقها).

وفي المقال المشار إليه أمثلة أخرى مما يدخل تحت ما يسمونه اليوم بـ «التخاطر»[(١)]،

---

(١) وهذا ما يعرف في «علم النفس غير الحِسّيّ» أو «البارا سيكولوجيا» Parapsychology بالتخاطر أو التليباثي Telepathy، وهو اتصال العقول عن طريق انتقال الخواطر Thought - transference، أو قراءة الأفكار mind - reading، بأن يحدث الاتصال والاتفاق بين الأفكار في نفس اللحظة مع توصيل التأثيرات من غير استعانة بمسالك الحس المألوفة، انظر: «موسوعة علم النفس والتحليل النفسي» ص (١٨٢)، «موسوعة الطب النفسي» (١/٣٣٢-٣٣٣).

و«الاستشفاف»، ويعرف باسم «البصيرة الثانية»، اكتفينا بالذي أوردناه؛ لأنها أقرب الأمثال مشابهة لقصة عمر رضي الله عنه التي طالما سَمعتُ من يُنكرها من المسلمين؛ لظنه أنها مِمَّا لا يُعْقَلُ، أو أنها تتضمن نسبة العلم بالغيب إلى عمر، بينما نجد غير هؤلاء ممن أشرنا إليهم من المتصوفة يستغلونها لإثبات إمكان اطلاع الأولياء على الغيب، والكل مخطئ؛ فالقصة صحيحة ثابتة، وهي كرامة أكرم الله بها عمر، حيث أنقذ به جيش المسلمين من الأسر أو الفتك به، ولكن ليس فيها ما زعمه المتصوفة من الاطلاع على الغيب، وإنما هو من باب الإلهام (في عرف الشرع)، أو (التخاطر) في عرف العصر الحاضر، الذي ليس معصومًا؛ فقد يصيب كما في هذه الحادثة، وقد يخطئ كما هو الغالب على البشر؛ ولذلك كان لا بد لكل ولي من التقيد بالشرع في كل ما يصدر منه من قول أو فعل خشية الوقوع في المخالفة، فيخرج بذلك عن الولاية التي وصفها الله - تَعَالَى - بوصف جامع شامل فقال: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾، ولقد أحسن من قال:

إِذَا رَأَيْتَ الشَّخْصَ قَدْ يَطِيرُ ... وَفَوْقَ مَاءِ الْبَحْرِ قَدْ يَسِيرُ
وَلَمْ يَقِفْ عَلَى حُدُودِ الشَّرْعِ ... فَإِنَّهُ مُسْتَدْرَجٌ وَبِدْعِي(١).

التَّحْدِيثُ وَالْمُحَدَّثُونَ

الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي الْمُحَدَّثِينَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ فِيمَا مَضَى قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ مُحَدَّثُونَ، وَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي أُمَّتِي هَذِهِ مِنْهُمْ فَإِنَّهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ»(٢).

وعنه رضي الله عنه مرفوعًا: «لقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال يُكَلَّمون(٣)

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣/١٠٢ - ١٠٤)، حديث (١١١٠).
(٢) رواه البخاري (٣٦٨٩) (٧/٤٢ - فتح).
(٣) قيل: تكلمه الملائكة في نفسه، وإن لم ير مكلِّمًا في الحقيقة، فيرجع إلى الإلهام، انظر: «فتح الباري» (٧/٥٠).

من غير أن يكونوا أنبياء فإن يكن من أمتي منهم أحد فعمر»(١).

وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «قد كان يكون في الأمم قبلكم محدَّثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد فإن عمر بن الخطاب منهم»(٢).

معنى المحدَّث: يُقَالُ للرجل الصادق الظن: مُحَدَّث، بتشديد الدال المفتوحة(٣).

وقال ابن وهب: (تفسير «مُحَدَّثُونَ»: مُلْهَمُونَ)(٤)» والملهم: «هو الذي يُلقى في نفسه الشيء، فَيُخْبِرُ به حَدْسًا وفِراسة(٥)»، وقال سفيان بن عيينة: مُحَدَّثُونَ: مُفَهَّمون(٦).

وقال ابن القيم: هو الذي يُحَدَّثُ في سِرِّه وقلبه بالشيء، فيكون كما يُحَدَّث به(٧).

وقيل: «هو الرجل الصادق الظن، وهو من أُلقي في روعه شيء من قبل الملإ الأعلى، فيكون كالذي حدَّثه غيره به، وبهذا جَزَمَ أبو أحمد العسكري، وقيل: من يجري الصواب على لسانه من غير قصد»(٨).

ونقل النووي عن البخاري ـ رحمه الله ـ أن المحدثين «هم الذين يجري الصواب على ألسنتهم»(٩).

---

(١) «السابق».
(٢) رواه مسلم (١٨٦٤/٤) (٢٣).
(٣) «لسان العرب» (١٣٤/٢).
(٤) «صحيح مسلم» (١٨٦٤/٤).
(٥) «لسان العرب» (١٣٤/٢).
(٦) «سنن الترمذي» (٦٢٢/٥) (٣٦٩٣).
(٧) «مدارج السالكين» (٣٩/١).
(٨) «فتح الباري» (٥٠/٧).
(٩) «شرح النووي [illegible] مسلم» (١٦٦/١٥).

التَّحْدِيثُ إِلْهَامٌ خَاصٌّ

● قال الإمام المحقق ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله ـ تَعَالَى ـ:

«الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ[1]: مرتبة التحديث، وهذه دون مرتبة الوحي الخاص، وتكون دون مرتبة الصديقين؛ كما كانت لعمر بن الخطاب ﷺ؛ كما قال النبي ﷺ: «إِنَّهُ كَانَ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ فَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ».

التَّحْدِيثُ أَخَصُّ مِنَ الْإِلْهَامِ: فإن الإلهام عامٌّ للمؤمنين بحسب إيمانهم؛ فكل مؤمن فقد ألهمه الله رشده الذي حصل له به الإيمان؛ فأما التحديث: فالنبي ﷺ قال فيه: «إِنْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أحد فَعُمَرُ»؛ يعني من الْمُحَدَّثِينَ، فالتحديث إلهام خاص، وهو الوحي إلى غير الأنبياء: إما من المكلفين؛ كقوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القَصص: ٧]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى﴾ [المَائدة: ١١١]، وإما من غير المكلفين؛ كقوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [النّحل: ٦٨]، فهذا كله وحي إلهام»[2].

الصِّدِّيقُ أَكْمَلُ مِنَ الْمُحَدَّثِ

قال الإمام المحقق ـ رحمه الله ـ: «والمحدَّث هو الذي يحدَّثُ في سره وقلبه بالشيء فيكون كما يُحَدَّثُ به».

قال شيخنا: «والصِّدِّيقُ أكمل من المحدَّث؛ لأنه استغنى بكمال صِدِّيقِيَّتِهِ ومتابعته عن التحديث والإلهام والكشف؛ فإنه قد سَلَّمَ قلبه كله، وسره، وظاهره، وباطنه

(١) أي من مراتب الهداية للإنسان.

(٢) «مدارج السالكين» (١/٤٤ـ ٤٥).

للرسول، فاستغنى به عما منه»[١].

قال: وكان هذا المحدَّث يَعْرِضُ ما يُحَدَّثُ به على ما جاء به الرسول، فإن وافقه قَبِلَهُ، وإلا رَدَّهُ، فَعُلِمَ أَنَّ مَرْتَبَةَ الصِّدِّيقِيَّةِ فوق مرتبة التحديث)[٢] اهـ.

وقال أيضًا ـ رحمه الله ـ تعالى ـ:

«ولا تظن أن تخصيص عمر رضي الله عنه بهذا تفضيل له على أبي بكر الصديق، بل هذا من أقوى مناقب الصديق، فإنه ـ لكمال مشربه من حوض النبوة، وتمام رضاعه من ثدي الرسالة ـ استغنى بذلك عما تلقَّاه من تحديث أو غيره، فالذي يتلقاه من مشكاة النبوة أتم من الذي يتلقاه عمر من التحديث، فتأمل هذا الموضع، وأعطه حقه من المعرفة، وتأمل ما فيه من الحكمة البالغة الشاهدة لله بأنه الحكيم الخبير»[٣].

* * *

(١) كذا بالأصل.

(٢) «السابق» (١/٣٩ـ ٤٠)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢/٢٢٦ـ ٢٢٧)، و«دقائق التفسير الجامع لتفسير شيخ الإسلام ابن تيمية» تحقيق د. محمد السيد الجليند (٤/٣٠٦ـ٣٠٧).

(٣) «مفتاح دار السعادة» (١/٢٥٥) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَاسَةِ وَالْإِلْهَامِ

أن الفراسة قد تتعلق بنوعِ كسبٍ وتحصيلٍ، وأما الإلهامُ فموهبة مُجَرَّدَةٌ، لا تُنَالُ بكسبٍ البتة(١).

هَلْ فِي الْأُمَّةِ المُحَمَّدِيَّةِ مُحَدَّثُونَ؟

قال الإمام المحقِّق ابن قَيِّمِ الجوزية ـ رحمه الله ـ تَعَالَى ـ: «وسمعت شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية ـ رحمه الله ـ يقول: جزم بأنهم كائنون في الأمم قبلنا، وعَلَّق وجودهم في هذه الأمة بـ«إن» الشرطية، مع أنها أفضل الأمم؛ لاحتياج الأمم قبلنا إليهم، واستغناء هذه الأمة عنهم بكمال نبيها، ورسالته، فلم يُحْوِج الله الأمة بعده إلى مُحدَّث، ولا مُلْهَم، ولا صاحب كشف، ولا منام، فهذا التعليق لكمال الأمة، واستغنائها لا لنقصها»(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ تَعَالَى ـ:

«وأمَّا مُحَمَّد ﷺ فَبُعِثَ بكتاب مستقلٍّ، وشرع مُسْتَقِلٍّ كامل تَامٌّ لم يُحْتَجْ معه إلى شرع سابق تتعلمه أمته من غيره، ولا إلى شرع لاحق يكمل شرعه؛ ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «إِنَّهُ قَدْ كَانَ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَعُمَرُ».

فجزم أن من كان قبله كان فيهم مُحَدَّثُونَ، وعَلَّقَ الأمرَ في أمته، وإن كان هذا المُعَلَّق قد تحقق؛ لأن أمته لا تحتاج بعده إلى نبي آخر، فَلَأَن لا تحتاج معه إلى مُحدَّث ملهم أولى وأحرى.

وأما من كان قبله فكانوا يحتاجون إلى نبي بعد نبي، فأمكن حاجتهم إلى المُحَدَّثِينَ

(١) «السابق» (١/٤٥)، وانظر: «فراسة المؤمن» للشيخ إبراهيم الحازمي.
(٢) «مدارج السالكين» (١/٣٩).

الملهمين؛ ولهذا إذا نزل المسيح ابن مريم في أمَّتِه لم يحكم فيهم إلا بشرع محمد ﷺ»[١]. اهـ.

وقال ـ أيضًا ـ رحمه الله ـ: «المُحَدَّثُ كان فيمن قبلنا، وكانوا يحتاجون إليه... وأمة محمد ﷺ لا تحتاج إلى غير محمد ﷺ»[٢]. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «وقوله «إِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي» قيل: لم يورد هذا القول مورد الترديد؛ فإن أمته أفضل الأمم، وإذا ثبت أن ذلك وُجِدَ في غيرهم، فإمكان وجوده فيهم أولى[٣]، وإنما أورده مورد التأكيد؛ كما يقول الرجل: «إن يكن لي صديق فإنه فلان»، يريد اختصاصه بكمال الصداقة لا نفي الأصدقاء، ونحوه قول الأجير: «إن كنت عملت لك فوفني حقي»، وكلاهما عالم بالعمل، لكن مراد القائل أن تأخيرك حقي عملُ مَنْ عِنْدَهُ شكٌّ في كوني عملتُ.

وقيل: الحكمة فيه أن وجودهم في بني إسرائيل كان قد تحقق وقوعه، وسبب ذلك احتياجهم؛ حيث لا يكون حينئذ فيهم نبي، واحتمل عنده ﷺ أن لا تحتاج هذه الأمة إلى ذلك؛ لاستغنائها بالقرآن عن حدوث نبي، وقد وقع الأمر، كذلك؛ حتى إن المحدث منهم إذا تحقق وجوده؛ لا يحكم بما وقع له، بل لا بد من عرضه على القرآن؛ فإن وافقه أو وافق السنة، عمل به، وإلا تركه، وهذا ـ وإن جاز أن يقع ـ لكنه نادر ممن يكون أمره منهم مبنيًّا على اتباع الكتاب والسنة»[٤]. اهـ.

---

(١) «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (٢/٣٨٢-٣٨٣).

(٢) «الفتاوى الكبرى» (٥/١٠٧) بتصرف.

(٣) بل مقتضى أفضلية هذه الأمة المحمدية استغناؤها عن المحدثين، لكمال دينها، وإن فرض وجودهم فإن الشرع مستغن عنهم، وحاكم عليهم لا العكس، كما تقدم من كلام شيخ الإسلام، وكما يأتي من كلام ابن حجر رحمه الله تعالى.

(٤) «فتح الباري» (٧/٥٠ ـ ٥١).

الْفَرْقُ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالْمُحَدَّثِ(١)

النَّبِيُّ: يُوحى إليه بوحي يَعلم أنه وحي من اللَّه ـ عز وجل ـ سواء كُلِّف بتبليغه إلى الناس أم لا.

والنَّبي لا يحتاج إلى التأكد من صحة ما أوحي إليه به بعرضه على وحي سابق؛ لأنه يعلم يقينًا أنه وحي من اللَّه ـ سبحانه ـ، ووحي اللَّه ـ عز وجل ـ يكمل بعضه بعضًا، ثم إن النبي معصوم من الوهم فيما يخبر به عن اللَّه ـ سبحانه ـ؛ كما قال ـ جل ذكره ـ: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَـٰلَـٰتِ رَبِّهِمْ﴾[الجن: ٢٦ ـ ٢٨]، فهو هنا يحرسهم حتى يبلغوا عنه.

والنبي إن أخطأ في رأي أو اجتهاد، فإن اللَّه ـ سبحانه ـ لا يتركه على ذلك، بل يصحح له عن طريق الوحي؛ كما وقع في قصة أسرى بدر؛ حيث أنزل اللَّه: ﴿مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧] ، وكإذنه للمتخلفين عن تبوك، يقول اللَّه ـ تَعَالَى ـ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، وغير ذلك كثير.

أَمَّا الْمُحَدَّثُ: فإنه يُحدَّث في سره بالشيء، ولا يعلم أنه من اللَّه ـ تَعَالَى ـ، وقد كان عمر رضي الله عنه يقول: «لا يقولن أحد: قضيت بما أراني اللَّه ـ تَعَالَى ـ؛ فإن اللَّه ـ تَعَالَى ـ لم يجعل ذلك إلا لنبيه، وأما الواحد منا فرأيه يكون ظنًّا، ولا يكون علمًا»(٢). أي أنه لا يصل ذلك التحديث إلى درجة اليقين لعدم تيقنه بكونه من اللَّه ـ سبحانه ـ، وكان رضي الله عنه إذا قضى في شيء لا يعتبره قضية مسلَّمة، وأنه من اللَّه، بل يعزوها إلى نفسه غير مؤكد صحتها؛ ففي قضية الكلالة، قال: «أقول فيها برأيي؛ فإن يكن صوابًا؛ فمن اللَّه، وإن

(١) بتصرف من «عقيدة ختم النبوة» للشيخ أحمد بن سعد الغامدي ص(١٢٣ ـ ١٢٦).
(٢) «تفسير مفاتيح الغيب» (٣٣/١).

يكن خطأ؛ فمني ومن الشيطان»(١).

فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أفضل المحدَّثين - إن وجدوا - وقد شهد له رسول الله ﷺ بقوله: «إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَى شَيَاطِينِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ قَدْ فَرُّوا مِنْ عُمَرَ»(٢)، وقال - عليه الصلاة والسلام -: «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ»(٣)، وقال ﷺ: «لَوْ كَانَ نَبِيٌّ بَعْدِي لَكَانَ عُمَرَ»(٤)، وكان علي رضي الله عنه يقول: «ما كنا نُبْعِدُ أن السكينة تنطق على لسان عمر»(٥).

وكان عمر يقول: «اقتربوا من أفواه المطيعين، واسمعوا منهم ما يقولون؛ فإنه تتجلى لهم أمور صادقة»(٦).

ومع ذلك لم يعتبر آراءه حقًّا صوابًا، بل كان يتهم نفسه؛ كما سبق؛ ولذلك كان يعرض آراءه على الكتاب والسنَّة.

وَالْمُحَدَّثُ يَجِبُ أَنْ يَعْرِضَ آرَاءَهُ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ:

لما كان المحدَّث لا يعلم أن ما في قلبه من اللَّه؛ فإنه يلزمه - ليعلم صحة ذلك - أن يعرض على ميزان صحيح واضح، وليس ذلك إلا كتاب اللَّه، وسنَّة رسوله ﷺ وقد كانت هذه حالة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع نفسه وغيره.

فليس في المحدَّثين أفضل من عمر، وقد وافق ربَّه في عدة أشياء، ومع هذا، فكان عليه أن يعتصم بما جاء به الرسول، ولا يقبل ما يرد عليه حتى يعرضه على الرسول، ولا يتقدم بين يدي اللَّه ورسوله.

(١) «مدارج السالكين» (١/٤٠).
(٢) «صحيح سنن الترمذي» (٣/٢٠٧) (٢٩١٤).
(٣) «السابق» (٣/٢٠٤) (٢٩٠٨).
(٤) «السابق» (٣/٢٠٤) (٢٩٠٩).
(٥) «سير أعلام النبلاء» سير الخلفاء الراشدين ص(٧٦).
(٦) ذكره في «الفرقان بين أولياء الرحمن، وأولياء الشيطان» ص(٥٢).

وكان إذا تبين له من ذلك أشياء خلاف ما وقع له فيرجع إلى السنَّة.

وكان أبو بكر يبين له أشياء خفيت عليه، فيرجع إلى بيانه، وإرشاده؛ كما جرى يوم الحديبية، ويوم مات رسول الله ﷺ، ويوم ناظره في مانعي الزكاة، وغير ذلك، وكانت امرأة تَرُدُّ عليه، وتذكر الحجة من القرآن، فيرجع إليها؛ كما جرى في مهور النساء، ومثل ذلك كثير(١).

ومن الأمور التي بينها له أبو بكر رضي الله عنه، وردَّه فيها إلى الصواب أمر موت النبي ﷺ؛ حيث قام عمر يقول: والله، ما مات رسول الله ﷺ، وكان يقول بعدها: والله ما كان يقع في نفسي إلا ذاك، وليبعثنه الله، فيقطعن أيدي رجال، وأرجلهم، فجاء أبو بكر فكشف عن رسول الله ﷺ فقبله، وقال: بأبي أنت وأمي، طبت حيًا وميتًا، والذي نفسي بيده لا يذيقك الله الموتتين أبدًا، ثم خرج، فقال: أيها الحالف، على رِسْلِكَ، فلما تكلم أبو بكر جلس عمر: فحمد الله أبو بكر وأثنى عليه، وقال: ألا من كان يعبد محمدًا ﷺ فإن محمدًا قد مات، ومن كان يعبد الله، فإن الله حي لا يموت، وقال: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الزُّمَر: ٣٠]، وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [آل عِمرَان: ١٤٤](٢).

وكذلك في قصة الحديبية عندما صالح النبي ﷺ قريشًا «وثبت عمر بن الخطاب، فأتى أبا بكر، فقال: يا أبا بكر، أليس رسول الله؟ قال: بلى. قال: أولسنا بالمسلمين؟ قال: بلى. قال: أوليسوا بالمشركين؟ قال: بلى. قال: فعلام نعطي الدنية في ديننا؟ قال أبو بكر: يا عمر، الزم غَرْزَه؛ فإني أشهد أنه رسول الله. قال عمر: وأنا أشهد أنه رسول الله»(٣).

---

(١) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» ص(٥٣ - ٥٤).

(٢) رواه البخاري (١٩/٧ - فتح).

(٣) رواه بنحوه البخاري (٢٨١/٨).

وقد قال عمر في ذلك: «ما زلت أتصدق، وأصوم، وأصلي، وأعتق؛ من الذي صنعت يومئذ مخافة كلامي الذي تكلمت به، حتى رجوت أن يكون خيرًا»(١)؛ لأنه قد قال للرسول ﷺ مثل ما قال لأبي بكر.

وكذلك في قصة عيينة بن حصن عندما دخل عليه، فقال له: «هي يا بن الخطاب، فوالله، ما تعطينا الجزل، ولا تحكم بيننا بالعدل»؛ فغضب عمر حتى همَّ به، فقال له الحر: يا أمير المؤمنين، إن الله ـ تعالى ـ قال لنبيه ﷺ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ۝١٩٩﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وإن هذا من الجاهلين. قال ابن عباس الراوي: «والله، ما جاوزها عمر حين تلاها عليه، وكان وقافًا عند كتاب الله»(٢).

وقال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «إن المحدَّث منهم إذا تحقق وجوده لا يحكمُ بما وقع له، بل لابد له من عرضه على القرآن، فإن وافقه أو وافق السنَّة، وإلا تركه»(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

(وكذلك في قتال مانعي الزكاة، قال عمر لأبي بكر: كيف نقاتل الناس، وقد قال رسول الله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»، فقال له أبو بكر رضي الله عنه: ألم يقل: «إِلَّا بِحَقِّهَا»، فإن الزكاة من حقها، والله، لو منعوني عَنَاقًا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها. قال عمر: فوالله، ما هو إلا أن رأيت قد شُرِحَ صدر أبي بكر للقتال، فعلمت أنه الحق.

ولهذا نظائر تبين تقدم أبي بكر على عمر، مع أن عمر رضي الله عنه مُحَدَّثٌ، فإن مرتبة الصديق فوق مرتبة المحدَّث؛ لأن الصديق يتلقى عن الرسول المعصوم كل ما يقوله

---

(١) «سيرة ابن هشام» (٣١٧/٢).

(٢) رواه البخاري (٣٠٤/٨ ـ ٣٠٥) فتح.

(٣) «فتح الباري» (٥١/٧).

ويفعله، والمحدَّث يأخذ عن قلبه أشياءَ، وقلبه ليس بمعصوم، فيحتاج أن يعرضه على ما جاء به النبي المعصوم.

ولهذا كان عمر ﷺ يشاور الصحابة - رَضِيَ اللَّه عَنْهُمْ - ويناظرهم ويرجع إليهم في بعض الأمور، وينازعونه في أشياء، فيحتج عليهم، ويحتجون عليه بالكتاب والسنَّة، ويقرهم على منازعته، ولا يقول لهم: «أنا محدَّث ملهم مخاطب؛ فينبغي لكم أن تقبلوا مني ولا تعارضوني»، فأي أحد ادعى، أو ادعى له أصحابه أنه ولي للَّه، وأنه مخاطَب يجب على أتباعه أن يقبلوا منه كل ما يقوله، ولا يعارضوه، ويسلموا له حاله من غير اعتبار بالكتاب والسنة؛ فهو وهم مخطئون، ومثل هذا أضل الناس، فعمر بن الخطاب ﷺ أفضل منه، وهو أمير المؤمنين، وكان المسلمون ينازعونه، ويعرضون ما يقوله - وهو وَهُمْ - على الكتاب والسنَّة، وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن كل أحد يُؤْخَذُ من قوله ويُتْرَكُ، إلا رسول اللَّه ﷺ .

وهذا من الفروق بين الأنبياء وغيرهم؛ فإن الأنبياء - صلوات اللَّه عليهم وسلامه - يجب لهم الإيمان بجميع ما يخبرون به عن اللَّه - عز وجل - وتجب طاعتهم فيما يأمرون به، بخلاف الأولياء؛ فإنهم لا تجب طاعتهم في كل ما يأمرون به، ولا الإيمان بجميع ما يخبرون به، بل يعرض أمرهم وخبرهم على الكتاب والسنَّة، فما وافق الكتاب والسنَّة وجب قبوله، وما خالف الكتاب والسنَّة كان مردودًا، وإن كان صاحبه من أولياء اللَّه، وكان مجتهدًا معذورًا فيما قاله، له أجر على اجتهاده، ولكنه إذا خالف الكتاب والسنَّة كان مخطئًا، وكان من الخطإ المغفور إذا كان صاحبه قد اتقى اللَّه ما استطاع، فإن اللَّه - تَعَالَى - يقول: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التَّغَابُن: ١٦]، وهذا تفسير قوله - تَعَالَى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [آل عِمرَان: ١٠٢] .

قال ابن مسعود وغيره: «حق تقاته: أن يطاع فلا يُعْصَى، وأن يُذْكَر فلا يُنْسَى، وأن يُشْكَرَ فلا يُكفر»؛ أي بحسب استطاعتكم؛ فإن اللَّه - تَعَالَى - لا يكلف نفسًا إلا

وسعها؛ كما قال ـ تعالى ـ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ، وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [الأعراف: ٤٢] ، وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ﴾ [الأنعام: ١٥٢] .

وقد ذكر الله ـ سبحانه وتعالى ـ الإيمان بما جاءت به الأنبياءُ في غير موضع؛ كقوله ـ تعالى ـ: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾ [البقرة: ١٣٦].

وقال ـ تعالى ـ: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾﴾، وقال ـ تعالى ـ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة: ١٧٧].

وهذا الذي ذكرته من أن أولياء اللَّه يجب عليهم الاعتصام بالكتاب والسنَّة، وأنه ليس فيهم معصوم يسوغ له، أو لغيره اتباع ما يقع في قلبه من غير اعتبار بالكتاب والسنَّة هو مما اتفق عليه أولياء اللَّه ـ عز وجل ـ، ومن خالف في هذا فليس من أولياء اللَّه ـ سبحانه ـ الذين أمر اللَّه باتباعهم، بل إما أن يكون كافرًا، وإما أن يكون مفرطًا في

الجهل). اهـ[(١)].

وقال ـ أيضًا ـ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه ـ: «ولو كان أحد يأتيه من اللَّه ما لا يحتاج إلى عرضه على الكتاب والسنَّة؛ لكان مستغنيًا عن الرسول في بعض دينه، وهذا من المارقين الذين يظنون أن من الناس من يكون مع الرسول كالخضر مع موسى، ومن قال هذا فهو كافر»[(٢)].

شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ يَدْحَضُ مَقُولَةَ: «حَدَّثَنِي قَلْبِي عَنْ رَبِّي»

قال: وأما ما يقوله كثير من أصحاب الخيالات والجهالات: «حَدَّثَنِي قَلْبِي عَنْ رَبِّي»، فصحيح أن قلبه حدَّثه، ولكن عَمَّن؟ عن شيطانه، أو عن ربه؟ فإذا قال: «حَدَّثَنِي قَلْبِي عَنْ رَبِّي»، كان مُسْنِدًا الحديثَ إلى من لم يعلم أنه حدثه به، وذلك كذب، قال: ومحدَّث الأمة لم يكن يقول ذلك، ولا تفوَّه به يومًا من الدهر، وقد أعاذه اللَّه من أن يقول ذلك، بل كتب كاتبه يومًا: «هذا ما أرى اللَّه أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب»، فقال: «لا، امْحُهْ، واكتب: هذا ما رأى عمر بن الخطاب، فإن كان صوابًا فمن اللَّه، وإن كان خطأ فمن عمر، واللَّه ورسوله منه بريء»، وقال في الكلالة: «أقول فيها برأيي، فإن يكن صوابًا فمن اللَّه، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان»، فهذا قول المحدَّث بشهادة الرسول ﷺ وأنت ترى الاتحادي، والحلولي، والإباحي الشَّطَّاح، والسماعي، مجاهر بالقِحَة والفرية، يقول: «حَدَّثَنِي قَلْبِي عَنْ رَبِّي».

فانظر إلى ما بين القائلين والمرتبتين والقولين والحالين، وأعط كل ذي حق حقه، ولا تجعل الزَّغَلَ والخالص شيئًا واحدًا». اهـ[(٣)].

* * * * *

(١) «الفرقان» ص(٥٤ ـ ٥٦).
(٢) «مجموعة الرسائل والمسائل» (١/ ٤٣).
(٣) «مدارج السالكين» (١/ ٤٠)، والزَّغَل: الغِشُّ.

فَصْـــلٌ

● **قال الحافظ الذهبي ـ رحمه اللَّهُ تَعَالَى ـ:**

«... وقد رأيت غير واحد من هذا النمط الذين زال عقلهم أو نقص، يتقلبون في النجاسات، ولا يصلون، ولا يصومون، وبالفحش ينطقون، ولهم كشف كما ـ واللَّه ـ للرهبان كشف، وكما للساحر كشف، وكما لمن يُصرع كشف، وكما لمن يأكل الحية، ويدخل النار حالٌ مع ارتكابه للفواحش، فواللَّه، ما ارتبطوا على مسيلمة والأسود إلا لإتيانهم بالمغيبات[١]». اهـ.

وقال الإمام المحقق ابن القيم ـ رحمه اللَّه ـ تَعَالَى ـ: «الفراسة الثانية: فراسة الرياضة والجوع، والسهر والتخلي، فإن النفس إذا تجردت عن العوائق، صار لها من الفراسة، والكشف بحسب تجردها، وهذه فراسة مشتركة بين المؤمن والكافر، ولا تدل على إيمان، ولا على وَلاية، وكثير من الجهال يغتر بها، وللرهبان فيها وقائع معلومة، وهي فراسة لا تكشف عن حق نافع، ولا عن طريق مستقيم، بل كشفها جزئي من جنس فراسة الولاة، وأصحاب عبارة الرؤيا، والأطباء، ونحوهم.

وللأطباء فراسة معروفة من حذقهم في صناعتهم، ومن أحب الوقوف عليها فليطالع تاريخهم وأخبارهم»[٢]. اهـ.

وقال العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني ـ رحمه اللَّه ـ تَعَالَى ـ: «... ثم جاء القرن الثاني، فتوغل أفرادٌ في العبادة والعزلة وكثرة الصوم والسهر وقلة الأكل، لعزَّة الحلال في نظرهم، فجاوزوا ما كان عليه الحال في عهد النبي ﷺ فوقعوا في طرفٍ من الرياضة، فظهرت على بعضهم بعض آثارها الطبيعية؛ كالإخبار بأن فلانًا الغائب قد

(١) «نزهة الفضلاء» (٤/١٦٧١/٣)، وانظره: (٤/١٦٨٣،١٧٣٣)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/٤٣٥) وما بعدها.

(٢) «مدارج السالكين» (٢/٤٨٦ ـ ٤٨٧)، وانظر: «قطر الولي» ص(١٧١-١٧٩)، فإنه مهم.

مات، أو سيقدم وقت كذا، وأن فلانًا يضمر في نفسه كذا، وما أشبه ذلك من الجزئيات القريبة(١)، فكان الناس يظنون أن جميع ذلك من الكرامات، والواقع أن

(١) علَّق العلامة الألباني رحمه الله على هذا الموضع قائلًا: قلت: الإخبار عما في نفس الغير ليس من الجزئيات القريبة، بل هو من خصوصيات الله تبارك وتعالى، ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي...﴾ [المائدة: ١١٦] فيستحيل أن يصل إلى هذه المرتبة من يتعاطى الرياضة من مؤمن أو كافر، ونحوه الإخبار بموت الغائب، أو بقدومه، نعم هذان الأمران الأخيران ونحوهما قد يكون من وحي الشيطان الجني الذي يسترق السمع إلى الشيطان الإنسي، أو يمكنه بحكم جبلته أن يطلع على موت فلان، قبل أن يطلع عليه البعيد عنه من بني الإنسان، فيخبر به من يريد أن يضله من الإنس كهؤلاء المرتاضين الذين يتحدث عنهم المصنف - رحمه الله تعالى. ومثله قدوم الغائب، ومكان الضالة ونحو ذلك، فهذه أمور ميسورة للجن، فَيُطْلِعون بعض الإنس بها لإضلالهم ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ [الجن: ٦]، وأما الاطلاع على ما في الصدور والإخبار به فليس في طوق أحد منهم إلا بإخبار الله عز وجل من شاء من عباده الذين ارتضاهم لرسالته كما قال ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ.......﴾. نعم ليس من هذا القبيل ما يلهمه الرجل الصالح، ثم يقع كما أُلهم، لأنه لو سئل عنه قبل ذاك لم يستطع الجزم به، فلأنه لا يدري أمن إلهام الرحمن هو، أم من وحي الشيطان؟ بخلاف التي قالت: ﴿مَنْ أَنۢبَأَكَ هَـٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾. وليس منه أيضًا ما يتنبأ به الإنسان بفراسته وملاحظته الدقيقة التي لا يتنبه لها غيره، وقد وقع لي شخصيًا من هذا النوع حوادث كثيرة لولا أنني كنت أبادر إلى الكشف عن أسبابها الطبيعية لظنها الناس كشفًا صوفيًا! فمن ذلك أنني كنت يومًا في حلقة الدرس أنتظر أن يكتمل الجمع، إذ قلت لمن عن يميني - وهو حي يرزق - بعد قليل يدخل فلان - لشاب سميته: فلم يمضِ سوى لحظات حتى دخل! فنظر إلى جليسي دهشًا كأنه يقول: أكشف؟ فقلت: لا بل هي الفراسة. ثم شرحت له سر المسألة، وذلك أن الشاب المشار إليه أعرف أن له دراجة عادية يأتي عليها إلى الدرس. وأعرف أيضًا أن الراكب لها إذا أراد النزول عنها أوقف تحريك رجليه إذا اقترب من المكان الذي يريد النزول عنده، وأنه عند ذاك يسمع منها صوتُ بعض مسنناتها، وكانت دراجة الشاب من النوع المعروف بـ(السباقية)، والصوت الذي يسمع منها عند النزول أنعم من الأخريات، وكان هو الوحيد الذي يركبها من بين الذين يحضرون الدرس عادة، فلما أراد النزول، وأوقف رجليه طرق سمعي ذلك الصوت، فعرفت أنه هو، وأخبرت جليسي به، فكان كذلك!

وقد اتفق لي مرارًا - ويتفق مثله لغيري - أنني وأنا في صدد تقرير مسألة يقوم بعض الحاضرين يريد أن يسأل، فأشير إليه بأن تمهل، فإذا فرغت منها قلت له: الآن فسل. فيقول: ما أردت السؤال عنه قد حصل! فأقول: أهذا هو الكشف؟! فمثل هذه الإجابة قد تقع تارة عفوًا، وتارة بقصد من المدرس الذي بحكم مركزه قد يتنبه لما لا يتنبه له الحاضرون فيعرف من علامات خاصة تبدو له من الذي يريد السؤال ما هو سؤاله فيجيبه قبل أن يسأل! فيظن كثير من الناس أنه كشف أو إخبار عما يضمر في نفسه، وإنما هو الظن والفراسة، ويستغل ذلك بعض الدجالين فيلقون في نفوس مريديهم أنهم يطلعون على الضمائر، وأنهم يعلمون الغيب، فيتقبلون ذلك منهم ببساطة وسلامة قلب، حتى أن الكثير منهم لا=

كثيرًا منه كان من آثار الرياضة، وهي آثار طبيعية غريبة تحصل لكل من كان في طبعه استعداد وتعاني الرياضة بشروطها؛ سواء أكان مسلمًا ـ صالحًا أو فاجرًا ـ أم كافرًا، فأما الكرامات الحقيقية فلا دخل فيها لقوى النفوس، فلما وقعوا في ذلك وجد الشيطان مسلكًا للسلطان على بعض أولئك الأفراد بمقدار مخالفتهم للسنَّة؛ فمنهم من كان عنده من العلم ما دافع به عن دينه؛ كما نقل عن أبي سليمان الداراني أنه قال: «ربما تقع في قلبي النكتة من نكت القوم أيامًا، فلا أقبل منه إلا بشاهدين عدلين ـ الكتاب والسنَّة» ذكرها ونحوها من كلامهم أبو إسحاق الشاطبي في «الاعتصام، ١٠٦ ـ ١٢١».

ومنهم من سلم له أصل الإيمان، لكن وقع في البدع العملية، ومنهم من كان سلطان الشيطان عليه أشد؛ فأوقعه في أشد من ذلك، كما ترى الإشارة إلى بعضه في ترجمة رياح بن عمرو القيسي من «لسان الميزان». ثم صار كثير من الناس يتحرون العزلة والجوع والسهر لتحصيل تلك الآثار، فقوي سلطان الشيطان عليهم، ثم نُقِلت مقالات الأمم الأخرى، ومنها الرياضة وشرح ما تثمره من قوة الإدراك والتأثير، فضمها هواتُها إلى ما سبق، ملصقين لها بالعبادات الشرعية، وكَثُرَ تعاطيها من الخائضين في الكلام والفلسفة، فمنهم من تعاطاها؛ ليروج مقالاته المنكرة بنسبتها إلى الكشف والإلهام والوحي، ويتدرع عن الإنكار عليه، بزعم أنه من أولياء اللَّه ـ تَعَالَى ـ، ومنهم من تعاطاها على أمل أن يجد فيها حلًّا للشكوك والشُّبَهِ التي أوقعه فيها التعمق في الكلام والفلسفة.

هذا، والشرع يقضي بأن الكشف ليس مما يصلح الاستناد إليه في الدين، ففي «صحيح البخاري» من حديث أبي هريرة ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَمْ يَبْقَ مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ»، قالوا: وما المبشرات؟ قال: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ».

= يسافرون، ولا يأتون عملًا يهمهم، إلا بعد موافقة شيخهم عليه، فكأنه عندهم ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النِّساء: الآية ١٧٦] . والله المستعان) اهـ. من هامش «القائد إلى تصحيح العقائد» ص(٦٦ ـ ٦٧).

وفيه حجة على أنه لم يبق مما يناسب الوحي إلا الرؤيا، اللَّهم، إلا أن يكون بقي ما هو دون الرؤيا، فلم يعتد به، فدل ذلك أن التحديث والإلهام والفراسة، والكهانة، والكشف، كلها دون الرؤيا، والسر في ذلك أن الغيب على مراتب.

الأُولَى: ما لا يعلمه إلا اللَّه، ولم يُعْلِمْ به أحدًا، أو أعلم به بعض ملائكته.

الثَّانِيَةُ: ما قد علمه غير الملائكة من الخلق.

الثَّالِثَةُ: ما عليه قرائن ودلائل إذا تنبه لها الإنسان عرفه؛ كما ترى أمثلة ذلك فيما يحكى من ذكاء إياس والشافعي وغيرهما، فالرؤيا قد تتعلق بما هو من المرتبة الأولى، لكن الحديث يقضي أنه لم يبق منها إلا ما كان على وجه التبشير فقط، وفي معناه التحذير، والفراسة، تتعلق بالمرتبة الثالثة، وبقية الأمور بالمرتبة الثانية، وإنما الفرق بينها - واللَّه أعلم - أن التحديث والإلهام من إلقاء الملك في الخاطر، والكهانة من إلقاء الشيطان، والكشف قوة طبيعية غريبة؛ كما يسمى في هذا العصر قراءة الأفكار.

نعم، قد يقال: إن الرياضة قد تؤهل صاحبها لأن يقع له في يقظته ما يقع له في نومه، فيكون الكشف ضربًا من الرؤيا.

وأقول: إن صح هذا، فقد تقدم أن الرؤيا قصاراها التبشير والتحذير، وفي الصحيح أن الرؤيا قد تكون حقًّا وهي المعدودة من النبوة، وقد تكون من الشيطان، وقد تكون من حديث النفس، والتمييز مُشْكِل، ومع ذلك فالغالب أن تكون على خلاف الظاهر؛ حتى في رؤيا الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - كما قُصَّ من ذلك في القرآن، وثبت في الأحاديث الصحيحة؛ ولهذه الأمور اتفق أهل العلم على أن الرؤيا لا تصلح للحُجَّة، وإنما هي تبشير، وتنبيه، وتصلح للاستئناس بها إذا وافقت حجة شرعية صحيحة؛ كما ثبت عن ابن عباس أنه كان يقول بمتعة الحج؛ لثبوتها عنده بالكتاب والسنَّة، فرأى بعض أصحابه رؤيا توافق ذلك؛ فاستبشر ابن عباس.

هذا حال الرؤيا، فَقِس عليه حال الكشف إن كان في معناها، فأما إن كان دونها،

فالأمر أوضح، وتجد في كلام المتصوفة أن الكشف قد يكون حقًّا، وقد يكون من الشيطان، وقد يكون تخيلًا موافقًا لحديث النفس، وصرحوا بأنه كثيرًا ما يكشف للرجل بما يوافق رأيه حقًّا كان أو باطلًا، ولهذا تجد في المتصوفة من ينتسب إلى قول أهل الحديث، ويزعم أنه يكشف له بصحة مذهبه، وهكذا تجد فيهم الأشعري والمعتزلي والمتفلسف وغيرهم، وكلٌّ يزعم أنه يُكْشَفُ له بصحة مذهبه، ومخالفه منهم لا يُكَذِّبُهُ، ولكنه يُكَذِّبُ كشفه، وقد يكشف لأحدهم بما يوافق مقالات الفرقة التي ينتسب إليها، وإن لم يكن قد عرف تلك المقالات من قبل؛ كأنه لحسن ظنه بهم، وحرصه على موافقتهم إنما تتجه همته إليهم؛ فيقرأ أفكارهم، وترتسم في مخيلته أحوالهم.

فالكشف إذن تبع للهوى، فغايته أن يؤيد الهوى ويرسخه في النفس، ويحول بين صاحبه وبين الاعتبار والاستبصار، فكأن الساعي في أن يحصل له الكشف إنما يسعى في أن يضله الله ـ عز وجل ـ ولا ريب أن من التمس الهدى من غير الصراط المستقيم مستحق أن يضله الله ـ عز وجل ـ وما يزعمه بعض غلاتهم من أن لهم علامات يميزون بها بين ما هو حق من الكشف وما هو باطل دعوى فارغة، إلا ما تقدم عن أبي سليمان الداراني، وهو أن الحق ما شهد له الكتاب والسنَّة، لكن المقصود الشهادة الصريحة التي يفهمها أهل العلم من الكتاب والسنَّة بالطريق التي كان يفهمها بها السلف الصالح.

فأما ما عُرِفَ عن المتصوفة من تحريف النصوص بما هو أشنع وأفظع من تحريف الباطنية فهذا لا يشهد لكشفهم، بل يشهد عليه أوضح شهادة بأنه من أبطل الباطل.

أولًا: لأن النصوص بدلالتها المعروفة حجة؛ فإذا شهدت ببطلان قولهم علم أنه باطل.

ثانيًا: لأنهم يعترفون أن الكشف محتاج إلى شهادة الشرع؛ فإن قبلوا من الكشف تأويل الشرع؛ فالكشف شهد لنفسه، فمن يشهد له على تأويله؟»[1]. اهـ.

---

(١) «القائد إلى تصحيح العقائد» ص(٦٦ ـ ٧١) باختصار.